

المشهد اللبناني النشاط الحكومي - النيابي يبت بعض الأمل لكن المطلوب كثير...



الذي سيحمله لبنان إلى العالم، بعد إقراره ونشره في الجريدة الرسمية، لتأكيد ملكيته لمياهه. علماً أن هذا الاقتراح يعتبر تطبيقاً للاتفاقية التي تنص على «وجوب قيام كل دولة طرف بإصدار الإعلانات والتشريعات المناسبة لتطبيق أحكام الاتفاقية، بما يتعلق بخطوط الأساس والمناطق البحرية».

وكان رئيس مجلس (...)

بالتوسط. وبالفعل سيعبر الاقتراح إلى الهيئة العامة لمجلس النواب. واللافت للانتباه في العمل التحضيري لهذا الملف، أنه يقوم على جهد موحد ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية انتهى إلى السير باقتراح رئيس لجنة الأشغال العامة والنقل محمد قباني الذي خضع في مجلس الوزراء لتعديلات طفيفة. وقد رسا الاقتراح على ١٨ مادة، تمثل «سند الملكية»

الخطوات العملية على طريق تحديد وتأكيد حدوده البحرية الاقتصادية وحماية ثروته النفطية والغازية، وتمثلت بإقرار لجنة الأشغال النيابية اقتراح قانون يتعلق بتحديد الحدود البحرية. وبالتالي يكون لبنان قد انضم، ولو متأخراً، إلى السباق نحو الاستفادة من ثروته النفطية والغازية، وإن كانت إسرائيل قد سبقته لسبع سنوات في أعمال التنقيب في البحر

إلى أنه يبقى على القادة السياسيين واجب العمل الدؤوب على تعميم نهج التهذئة وتعزيز المناخ الديمقراطي ومنطق الحوار. وأكد سليمان أن البلد يحتاج إلى أطر تمثيل وتوازن أكثر دقة وتطور من خلال اعتماد قانون انتخابي جديد، عصري وعادل، مجدداً التأكيد على أن النسبية قد لا تكتمل من دونها الدول الديمقراطية. لكن اللافت أن المعادلة الثلاثية لم ترد إلا مرة واحدة وبصيغة الماضي، في كلمة الرئيس سليمان، حين استذكر المواجهة في العام ٢٠٠٦. وفي ما عدا ذلك، غابت المعادلة عن باقي الكلمة، فرأى أن عناصر الجيش الذين خاضوا مع العدو مواجهة العديسة في ٢ آب ٢٠١٠ «أرسوا على أرض الواقع عناصر استراتيجية وطنية ممكنة لحماية لبنان والدفاع عنه». أما الاستحقاقات المقبلة، وهي «تحرير أو استرجاع» الأراضي المحتلة وحماية الحدود البحرية والمحافظة على حقوق لبنان في مياهه الإقليمية، فهي مهمات أعلن الرئيس سليمان الدعم للضباط والعسكريين لتنفيذها، مع التمسك بتزويد الجيش بكل «عناصر القوة والقدرة».

وفي الملف النفطي خطا لبنان أولى

بالنار إثر توغلها إلى داخل الأراضي اللبنانية، مسلحة خرقاً جديداً برسم الأمم المتحدة وقواتها في الجنوب. ورغم الحديث الإسرائيلي عن عدم الرغبة في التصعيد، إلا أن التحركات المعادية والتعزيزات التي سجلت لا تستبعد أي احتمال. والحدث أيضاً هذا الأسبوع كان في دار الفتوى التي زارها السفير السوري لأول مرة، فيما سجل إعلان مفتي المناطق فضلاً عن مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني تأييدهم لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي في ما يشبه المبايعة. وفي حين بقيت الأحداث في سوريا محل ترقب في لبنان، برزت لهجة تصعيدية من قبل قوى المعارضة اللبنانية تجاه سوريا، الأمر الذي رد عليه على نحو غير مباشر الرئيس ميقاتي داعياً إلى الحفاظ على مصالحي لبنان.

وكان الرئيس سليمان قد ذكر في كلمته في عيد الجيش أنه في مثل هذه الأيام تمكن الجيش مع الشعب والمقاومة من تحقيق النصر، وشدد على الالتزام بالقرار ١٧٠١ وأكد العزم على إلقاء القبض على المعتدين على «اليونيفيل». ولفت إلى أن الشعب اللبناني يرفض الفتنة ويتوق لقيام الدولة التي تحقق أحلامه، مشيراً

شهد هذا الأسبوع حركة ناشطة على الصعيد الحكومي والنيابي بعد الركود الذي شهده العمل الحكومي، خلال الشهر الماضي. هذه الحركة من شأنها أن تبلور الاتجاه الذي ستسلكه بعض القضايا الحيوية، كالمفك النفطي والحوار الوطني، عدا عن ملفات أساسية مثل ملف الموازنة الذي شهد أيضاً حسماً نهائياً لمسألة صرف الأموال من خلال القاعدة الإثني عشرية أو استناداً إلى موازنات غير مقرر. كما شهد هذا الأسبوع الاحتفال المركزي في العيد ٦٦ للجيش اللبناني الذي أقامته قيادة الجيش وتخللته كلمة لافتة لرئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، حملت رسائل متعددة إلى الأفرقاء السياسيين عبر التمسك بخطاب القسم ومعادلة الجيش والشعب والمقاومة وضرورة تهذئة الخطاب السياسي وتعزيز المناخ الديمقراطي عبر التأكيد على الحوار. وفي عيد الجيش أيضاً أجبرت وحدات الجيش اللبناني المتمركزة عند تخوم الحدود مع فلسطين المحتلة في منطقة نهر الوزاني، جنود الاحتلال الإسرائيلي على الانكفاء إلى خلف أسلاك الحدود، بعد أن تصدّت لهم عناصر الجيش

ص ٧

الحدث يعيون إسرائيلية

إسرائيل قد تعتمد ترتيبات عسكرية وأمنية جديدة على جبهتها الجنوبية

أندريس بريفيك في النروج، ولكن في حال أشير بأصابع الإتهام في ما فعله الرجل إلى آخرين، لم لا يشار إلى أولئك الذين يعترفون بـ«حماس» على أنهم شركاء في خطط «الإبادة الجماعية» التي تعدّها هذه المنظمة؟

سأل أحدهم. وهناك من رأى أن النظام السوري مستمر في عنفه ضد المتظاهرين (...)

أضاعت الصحف العبرية على أبرز الأحداث التي شهدتها الساحات العالمية والعربية، فتطرق إلى الحدث الأمني الضخم الذي هزّ النروج مؤخراً وتناولت الأوضاع في سوريا والمخاوف الإسرائيلية من الواقع المتبدّل على الحدود بين مصر وغزة، فأشار البعض إلى أن اليساريين يحملون اليمين جزءاً من المسؤولية عن الجريمة التي ارتكبتها

ص ٦

نشاطات حزب الحوار الوطني في أسبوع

زار رئيس «حزب الحوار الوطني» المهندس فؤاد مخزومي هذا الأسبوع رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط في دارته في كليمنصو، حيث تباحثا بالأوضاع المحلية والإقليمية. من ناحيته، زار وفد من «قطاع الشباب والطلاب» في الحزب كلاً من النائب بطرس حرب في مكتبه في بدارو، وسفير «المنظمة العالمية لحقوق الإنسان» في لبنان علي عقل خليل في مكتبه في الغبيري.

ص ٢

الحدث يعيون غربية

أوباما... خطابات رنانة ولا تنفيذ

تداولت الصحف الغربية الملفين السوري والباكستاني، فضلاً عن السياسة الخارجية الأميركية حيال الأحداث التي يشهدها الشرق الأوسط. فرأت إحدى أبرز الصحف الأميركية أن أي تجميد للمساعدات العسكرية الأميركية لباكستان سيكون خطأ فادحاً، إذ من شأنه القضاء على أي أمل باستمرار التعاون الباكستاني

مع واشنطن الضروري للقضاء على «القاعدة» والمليشيات الأخرى. غير أن أوباما كان على حق في إظهار أن أيام الدعم الأميركي غير المشروط لباكستان قد ولت، تقول إحدى الافتتاحيات. وفي ما يتعلق باقتحام قوات الأمن السورية مدينة حماة بالدبابات والأسلحة الثقيلة عشية شهر رمضان، (...)

ص ٧

مشام جابر

في حديث إلى جريدة «الحوار»



ص ٣

الحدث يعيون عربية

مبادرة السلام العربية لم تمت فقط... بل تعفنت!

هنالك من أكد على أن التطبيع مع إسرائيل كان خطأ استراتيجياً، ليس لأن عملية السلام لم تتمخض عن أي تسوية تحقق الحد الأدنى من الحقوق العربية، وإنما لأن إسرائيل استخدمته لاختراق الساحة العربية وتحقيق أكبر قدر من المكاسب، فعملية التفاوض العربية-الإسرائيلية متوقفة، ومبادرة السلام العربية قد تعفنت ولم تمت فقط.

فقد رأت «الأهرام» المصرية أنه وبعد جمعة «الإرادة الشعبية» الأخيرة في ميدان التحرير، يبدو أن مصر تمضي في طريقها لكي تصبح دولة ديمقراطية مدنية، أو على الأقل هذا ما تبشر به جميع القوى السياسية وتدعو إليه. إلا أنها لفتت إلى أن صراع المليونيات ورفع شعارات دينية أثاراً الهواجس من اختطاف الثورة، معتبرة أن الشعارات التي رفعت يوم الجمعة الماضي والهتافات التي تم ترديدها بدت كما لو كانت محاولة لاختطاف الثورة من قبل قوى (...)

سلطت الصحف العربية الضوء على الثورات العربية وما اتفق على تسميته بـ«الربيع العربي» والتطورات المصرية الأخيرة. كما تناول البعض مسألة التطبيع مع إسرائيل على خلفية حضور عدد من الصحافيين العرب مؤتمراً صحافياً عقده الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز. وفي حين سأل كثيرون عن مصير مصر أجمعت الصحف على أن أحداث انشقاق في صفوف القوى الوطنية والثورية لن يساعد في وصول مصر إلى «دولة ديمقراطية مدنية». وبحسب إحدى كبريات الصحف المصرية، فإن الثورة لم تتم فقط لإسقاط نظام فاسد، وإنما أيضاً لبناء دولة قوية مستقلة رائدة، وهذه الأهداف لن تتحقق إلا بوحدة الصف وقطع الطريق على محاولات التفرقة والتخريب. واللافت كان تحذير البعض من أن هنالك جهات عالمية تسعى إلى «أفغنة» المنطقة العربية ليسهل عليها تقسيمها والسيطرة عليها في إطار مخطط «الفوضى الخلاقة». يبقى أن

ص ٦

مخزومي في زيارة إلى جنبلاط لتأمين أمور المواطنين المعيشية والاقتصادية



مجتمعاتنا ليست طوائف ومذاهب

فؤاد مخزومي

في هذه الأيام الرمضانية الكريمة نتطلع مع بقية اللبنانيين إلى بلد مستقر وأمن بدل الواقع الهش القائم حالياً. وبعد قيام حكومة جديدة من المفترض أنها لا تضم متضادين أو متصارعين في السياسة نتطلع إلى حراك حكومي فاعل على مختلف المستويات، فلقد طال أمد الإهمال والتراخي، والنتيجة على المواطن واحدة، فقر وبأس وإحباط.

فالمواطن اللبناني يريد الأمن والاستقرار وعينه دائماً على تحسين وضعه المعيشي.

إن من أولى دعائم الاستقرار أن تدفع قوى المجتمع الأهلي القوى السياسية نحو نبذ العصبية الطائفية والمذهبية من أي جهة أتت، وتحريم الاقتتال والفتنة، وفرض التغيير عبر الحكومة. فهذا النهج يمكن عبره الضغط على بعض القوى في الساحة السياسية التي تتمترس حول الطوائف والمذاهب للحصول على مكاسب أنية وذاتية. إن إلزام القوى السياسية بنهج التهذئة السياسية وعدم التحريض المذهبي أو اللجوء إلى العنف هو أمر ممكن عبر الضغوط التي يمكن أن تمارسها قوى المجتمع الأهلي.

ونرى أن المجتمع الأهلي يزخر بقوى وأحزاب وجمعيات وشخصيات مستقلة فضلاً عن المثقفين والمفكرين وأصحاب الرأي والشأن، والتي يمكن أن تلعب دوراً ضاعطاً باتجاه تحسين أداء الحكومة وتحقيق تقدم في قضايا ملحة أصبح إهمالها يوقع لبنان تحت ضغط الصراعات الأهلية بين الفينة والأخرى بما يشكل خطراً دائماً على السلم الأهلي.

إن مجتمعاتنا ليست طوائف ومذاهب فحسب، لذا فإن اختزال المشاركين على «طاولة الحوار الوطني» بممثلين أحاديين عن الطوائف ما هو إلا بُعد عن روحية اتفاق الطائف، وتمديد للأزمة في لبنان. فلماذا لا تشمل طاولة الحوار مؤسسات المجتمع المدني التي أبقت لبنان حياً، بينما قام غالبية المتحاورين (سابقاً والمدعويين حالياً) على طاولة الحوار بخنق الدولة وشل عصبها؟ أليس في لبنان قوى تمثل لبنان، لا طوائفها فقط؟ وأين المثقفون والمفكرون وأصحاب الرأي والشأن من كل هذا؟

وكي لا تلغي طاولة الحوار أدوار مؤسسات الدولة، نجد أن على حكومة الرئيس نجيب ميقاتي السعي لتحقيق ما فوته الحكومات السابقة على البلد من استكمال لتطبيق الطائف. ونحن في «حزب الحوار الوطني» نجد أن تطبيق بعض مواد اتفاق الطائف التي جرى إهمالها من قبل الحكومات المتعاقبة منذ العام ١٩٩٢ يطمئن اللبنانيين على أن بالإمكان الأمل بمستقبل لبلدهم من دون هزات وصراعات أهلية والركون إلى استقرار داخلي مديد ومنها:

× سنّ قانون انتخابي جديد متوازن وعادل يعتمد النسبية يعتبره اللبنانيون وسيلة لتحقيق تمثيلهم في الحياة السياسية وتخفيض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة.

× إنشاء الهيئة الوطنية لدراسة إلغاء الطائفية والبدء تدريجياً بالعمل على إلغاء الطائفية من النصوص والهيئات القانونية والسياسية الطائفية.

× إصلاح التعليم الرسمي من أجل تمكين المواطن من تخفيف أعباء التعليم، وإقامة المساواة في التعليم في ما بين المواطنين بتوفير التعليم للجميع، ووضع الآليات اللازمة لتطبيق إلزاميته في المرحلة الابتدائية على الأقل. كما نشدد على ضرورة التوجيه العلمي المدرس تبعاً للعرض والطلب في لبنان والمنطقة العربية، خصوصاً منطقة الخليج العربي ولوضع حد لأزمة البطالة.

× دعم استقلال القضاء من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والقانونية للمواطن.

× تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل معالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة.

× إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية فوراً. فبعد أن ركزت حكومات ما بعد الطائف على قطاعي البناء والخدمات حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه من دين عام قفز عن الخمسين ملياراً واقتصاد مشوه، نطالب بوضع الزراعة والصناعة والتصدير في المرتبة الأولى من الأولويات، وذلك لإعادة التوازن إلى الاقتصاد اللبناني وتخفيض كلفة الإنتاج.

× بسط سلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية لكن ضمن مراعاة مقتضيات الصراع مع إسرائيل. إن سلاح المقاومة هو حاجة وطنية طالما بقي لبنان شبر محتل من إسرائيل، وما التدي على الجيش اللبناني الشجاع بإطلاق النار عليه من قبل جنود العدو الإسرائيلي قبل أيام إلا عيّنة مما يضره هذا الكيان للبنان أرضاً وشعباً وجيشاً ومقاومة ووطناً.

وختاماً أتوجه بكلمة للبنانيين جميعاً وللمسلمين خصوصاً مع استهلال شهر رمضان المبارك، ليكون هذا الشهر الفضيل منارة نهدي بها إلى صالح بلدنا وشعبنا وأن يبعد الله عنا الفتن وأن يفتح قلوب اللبنانيين نحو الوحدة الوطنية والتمسك بهوية لبنان العربية، والحفاظ على أفضل العلاقات مع سوريا (التي نتمنى لها الأمان والاستقرار والنجاح في عملية الإصلاح بما يحقق تطلعات الشعب السوري الشقيق) وأن تتجح حكومتنا في تحقيق طموحات اللبنانيين، وما العمل بالنقاط التي أوردناها سابقاً إلا مقدمة حقيقية لتحقيق استقرار سياسي واقتصادي وأمني طالما أمل المواطن اللبناني بمثله.



أعلن رئيس «حزب الحوار الوطني» المهندس فؤاد مخزومي أن الخروقات الإسرائيلية المتמادية للبنان وأراضيه والتي تمثّلت قبل يومين بتوغّل جنود العدو الإسرائيلي في منطقة الوزاني في انتهاك فاضح للقرار ١٧٠١، مشدداً على ضرورة رفع شكوى للأمم المتحدة وفضح ممارسات إسرائيل العدوانية المتמادية، لافتاً إلى ضرورة التنسيق مع القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان «اليونيفيل» وحفظ حقوق لبنان في الدفاع عن سيادته وأراضيه وبحره وجوّه.

كلام مخزومي جاء خلال زيارته رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط في دارته في كليمنصو، حيث تباحثا بالأوضاع المحلية والإقليمية، وشدد مخزومي على ضرورة أن تولي حكومة نجيب ميقاتي جهوداً مضاعفة لتأمين أمور المواطنين المعيشية والاقتصادية وتحسين الأداء الخدماتي في البلد، لا سيما في شهر رمضان المبارك، مشدداً على ضرورة التخفيف من أزمة الكهرباء والعمل على تأمين الرقابة الضرورية على المواد الغذائية سواء لجهة الصلاحية أم الأسعار.

«قطاع الشباب والطلاب»

في زيارة إلى النائب بطرس حرب وإلى... سفير «المنظمة العالمية لحقوق الإنسان»



«قطاع الشباب والطلاب»

زار وفد من «قطاع الشباب والطلاب» في «حزب الحوار الوطني» برئاسة عضو المكتب السياسي مسؤول القطاع إياد سكرية النائب بطرس حرب في مكتبه في بدارو، حيث تم التباحث بالأوضاع المحلية والإقليمية.

وقد أعرب حرب عن قلقه من الوضع السياسي والأمني في لبنان. وأشاد بنهج «حزب الحوار الوطني» الذي يعكس سلوكاً سياسياً وطنياً ونهجاً خدمائياً يشمل كل ألوان المجتمع اللبناني.

بدوره، رأى سكرية أن لبنان يمرّ في مرحلة سياسية محفوفة بالمخاطر، لذلك تبرز الحاجة إلى خطاب سياسي عقلاني بعيد عن التطرف الذي لا يصلح ولا يتماشى مع تركيبة لبنان.

كما قام الوفد بزيارة إلى سفير «المنظمة العالمية لحقوق الإنسان» في لبنان علي عقل خليل في مكتبه في

وكان سكرية قد لبّى الدعوة لحضور الحفل التكريمي الذي أقامه رئيس نادي الراناشو الرياضي السيد بول نعيمة لوزير الشباب والرياضة السابق علي حسين عبد الله، في منتجع الراناشو في غدراس. وقد شكر نعيمة للوزير عبد الله جهوده التي بذلها خلال فترة توليه وزارة الشباب والرياضة.

وقد أكد خليل على أهمية الحوار في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، لا سيما كون «حزب الحوار الوطني» حزباً لا طائفيّاً ويجمع بين مكونات المجتمع اللبناني.

مشروع قانون انتخاب أعضاء

مجلس النواب

الفصل السادس

في الأعمال الانتخابية

المادة ٥٧: يلتزم رئيس القلم بتدوين ملاحظات المندوبين حول سير العملية الانتخابية، وما قد يشوبها من خلل، ولا يكون له أن يرفض هذا الطلب.

المادة ٥٨: تكون لائحة الشطب مطابقة للقائمة الانتخابية وتتضمن علاوة عليها ثلاث خانوات مخصصة، الأولى لتوقيع الناخب والثانية لتوقيع عضو القلم المكلف بالثبوت من الانتخاب، والثالثة للملاحظات التي يمكن أن يسببها اقتراع الناخب وتكون أوراق هذه اللائحة مرتبطة ببعضها ومرقمة ويؤشر القائم مقام أو من يقوم بوظيفته على كل صفحة من صفحاتها.

يشار في أعلى الصفحة الأولى إلى عدد صفحات لائحة الشطب ويجب أن تكون هذه العبارة مصدقة وموقعة ومؤرخة من قبل القائم مقام أو من يقوم بوظيفته.

المادة ٥٩: لا يكون لصندوق الاقتراع إلا فوهة واحدة معدة لإدخال الطرف الذي يحتوي على ورقة الاقتراع.

وقبل الشروع في الاقتراع يفتح الرئيس الصندوق ويتحقق من أنه فارغ، ثم يقفله بقتلين مختلفين، يبقى مفتاح أحدهما بيده ويسلم المفتاح الثاني إلى معاون الأكبر سناً. وإذا حدث عند ختام عملية الاقتراع أن المفتاحين غير موجودين لدى الرئيس فإنه يتخذ جميع التدابير اللازمة لفتح الصندوق بلا إبطاء.

المادة ٦٠: على رئيس القلم أن لا يختم عملية الاقتراع إلا بعد أن يكون الناخبون الحاضرون في باحة قلم الاقتراع في الساعة المعينة لعملية الاختتام قد اقتنعوا.

المادة ٦١: يوضع في كل قلم اقتراع محضر فرز الأصوات، موقع من القائم مقام أو المحافظ في مركز المحافظة. يشتمل محضر الفرز على جدولين، يتضمن الجدول الأول أسماء اللوائح المتنافسة حيث يصار إلى تسجيل عدد الأصوات التي نالتها كل لائحة منها. والثاني، يحتوي على أسماء المرشحين في كل لائحة مرتبين ألفبائياً من أجل تسهيل عملية الفرز، ويخصص هذا الجدول لتسجيل عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون كأصوات ترجيحية ضمن كل لائحة. توضع نسخ من جداول الفرز بتصريف المندوبين لمتابعة وقائع الفرز داخل أقلام الاقتراع.

المادة ٦٢: بعد ختام عملية الاقتراع يفتح صندوق الاقتراع وتحصى الظروف التي فيه، فإذا كان عددها يزيد عن عدد الأسماء المشطوبة أو ينقص عنه يشار إلى ذلك في المحضر.

يفتح الرئيس أو أحد معاوني الظروف، كل واحد على حدة، ويقراً بصوت عال اسم اللائحة واسم المرشح المنفصل في هذه اللائحة، وذلك تحت الرقابة الفعلية للمرشحين أو مندوبيهم أو رقابة الناخبين في حال عدم تواجد هؤلاء. يسجل معاوني رئيس القلم على نسختين، الأصوات التي نالتها كل لائحة والأصوات الترجيحية التي نالها كل مرشح ضمن هذه اللائحة، في محضر الفرز المنصوص عنه في المادة السابقة، وذلك تحت رقابة الناخبين أو المرشحين أو مندوبيهم ويوقع على هذه المحاضر رئيس القلم وجميع الأعضاء.

على وزارة الداخلية والبلديات أن تجهز أقلام الاقتراع بأجهزة تلفزيون وكاميرات خاصة تسمح بتسليط مضمون ورقة الاقتراع على شاشة التلفزيون بشكل يسمح لأعضاء هيئة القلم ومندوبي المرشحين عند إجراء عملية الفرز، بالاطلاع بوضوح على اسم اللائحة وأسماء المرشحين الترجيحية المدونة في أوراق الاقتراع.

المادة ٦٣: إذا تضمن المطروف أكثر من لائحة، فيعتبر هذا التصويت باطلاً، ولا يعتد به.

إذا تضمنت الورقة التي صوتت بها الناخب أي حشو أو حذف غير مطلوب قانوناً، أو إذا سمى الناخب أكثر من مرشح مفضل واحد، تعتبر هذه الإضافات ملغاة حكماً. أما اللائحة المصوت لها في هذه الحالة فتكتسب هذا الصوت، دون أن يكتسب أي مرشح على هذه اللائحة هذا الصوت.

تضم الأوراق الباطلة إلى المحضر مع الظروف العائدة لها بعد أن توقعها هيئة قلم الاقتراع وتذكر فيه الأسباب الداعية للضم.

المادة ٦٤: يجري احتساب الأصوات التي نالتها كل لائحة من اللوائح المتنافسة، كما يجري احتساب الأصوات الترجيحية التي نالها كل مرشح ضمن هذه اللائحة.

❖ يضع «حزب الحوار الوطني» بين أيدي اللبنانيين، وعلى أجزاء، مشروع قانون للانتخاب يعتمد النسبية أساساً للانتخابات النيابية، الذي كان قد أعلن الحزب عنه في مؤتمر صحفي في دار نقابة الصحافة في ٢٠٠٥/٩/٨، إسهاماً منه في تعزيز الحوار الداخلي حول مختلف القضايا الأساسية، خصوصاً من أجل التوافق على قانون انتخابي جديد يكفل صحة التمثيل الشعبي وعدالته.

هشام جابر
في حديث إلى جريدة «الحوار»

تصوير جمال القيسي

- يحضر الموضوع السوري بقوة في الكثير من اجتماعات «١٤ آذار» بحيث يحسم عدد من المسؤولين أمر سقوط النظام السوري الذي بات مسألة وقت، فما هو تعليقكم؟

- قوى «١٤ آذار» لها أجندة ولها حلفاء وهي تهاجم بانتهاها إلى الحلف الأميركي. كلنا نعلم أن ما يجري في سوريا اليوم ليس عملية إصلاح سياسي تهتم الولايات المتحدة أو ديمقراطيتها. فمن يقنعني بأن الولايات هاجسها الوحيد تأمين الديمقراطية والحرية في سوريا؟ هل هنالك ديمقراطية وحرية في الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة، خصوصاً في دول الخليج وبعض دول المنطقة؟ الجواب لا. الولايات المتحدة كانت تدعي الديمقراطية وتدعم أنظمة ديكتاتورية في أميركا اللاتينية ومختلف العالم. صحيح أن هنالك اليوم عدوى انتفاضة في سوريا، وهنالك شعب يريد الإصلاح تحت سقف الدولة القادرة، ولكن الرئيس السوري بشار الأسد وعد بتنفيذ إصلاحاته وقد بدأ بها، غير أنه تبين أن هنالك من يريد رأس النظام. إن القوى الغربية والولايات المتحدة وحلفاءها لا يريدون رأس النظام، بينما حلفاؤهم يساعدون القوى المعارضة المتطرفة في سوريا. فالولايات المتحدة لا تريد رأس النظام لأن لدى سوريا أوراق هامة هي:

أولاً: الورقة العراقية، فعندما تسحب الولايات المتحدة من العراق، سترغب بأن تكون سوريا مرنة وطبيعة وتحمي إلى حد كبير مصالحها وظهرها، بعد انسحابها.

ثانياً: الحلف السوري-الإيراني، فالولايات المتحدة تضغط على سوريا لكي تخفف من هذا الارتباط بإيران.

ثالثاً: ارتباطها بحزب الله وعلاقتها ب«حماس»...)

تتحرك أية نيابة عامة لا عسكرية ولا تمييزية لمجرد الإستيضاح والتحقيق مع هؤلاء في ما قالوه. نحن رأينا فضائح كبرى وتحريضاً على الوطن، رأينا كشفاً لمعلومات مهمة سُلمت وأعطيت لأشخاص تحت صفة دبلوماسيين وقد وصلت إلى العدو الإسرائيلي حتماً. لكي نصون الوطن يجب تحديد ماهية العمالة لكي يتعد عنها الصغير والكبير معاً.

- كرجل عسكري، هل سينفذ هذا المطلب على الجميع؟

- هنا نعود إلى قانون الانتخابات، كنت بالأمس القريب مع أحد كبار النواب وبعض الضباط، وقد سئلت في محاضرة أقيمتها على مجموعة من سفراء يمثلون دول الشرق الأقصى، هل هنالك حل لمشكلة لبنان؟ وهل هنالك أمل بأن يصبح لبنان دولة ديمقراطية ودولة قادرة ذات سيادة؟ قلت: الخطوة الأولى، تبدأ بقانون انتخابات عصري لإجراء انتخابات نزيهة للحصول على مجلس نيابي تمثيلي بأقصى درجة ممكنة إذا لم يكن مئة بالمئة، والخطوة الأولى التي يجب أن يقوم بها هذا المجلس هو فصل السلطات وتحديد السلطة القضائية التي تقع إلى اليوم تحت سيطرة السلطة التنفيذية بشكل أو بآخر. فعندما يتم تحريرها من السياسيين، أعقد ساعدت أن القضاء سيصبح قادراً على أن يطال أي رأس في هذا البلد يقوم بمخالفة القانون ومخالفة الدستور. على الرغم من كل ما جرى حتى الآن، لم نجد مسؤولاً كبيراً حوسب لا على سرقة أموال الناس ولا على خيانة بلده بطريقة أو بأخرى. حتى الدستور اللبناني يفسد إن رئيس الدولة لا يلاحق قضائياً إلا في حالة الخيانة العظمى أو خرق الدستور. نحن نرى وزراء، نواب، مسؤولين وموظفين كبار ينحون باتجاه الخيانة ويجب إيقافهم قبل الوصول إليها وارتكابها.

الانتخابات تحت إشراف لجنة دولية نزيهة حتى لا نشك بأية شائبة تشوبها. حينئذ، أنا أضمن أن أكثر من نصف نواب هذا المجلس النيابي لن يعودوا إليه.

- هل ستترشحون للانتخابات النيابية المقبلة؟

- أنا أترشح للانتخابات عندما أرى أن القانون العصري كما ذكرنا وكما نعلم به. أما إذا بقي القانون على الدائرة الفردية أو على الدوائر الكبرى «بالوسطات» و«المحادل»، فليس لي مكان فيه. ترشحت عام ٢٠٠٥ وسحبت ترشيحي عن منطقة النبطية، لأنني لا أستطيع المنافسة، أما لو كان القانون نسبياً، فكنت سأضمن الحصول على أصوات محترمة. أنا أمثل مجموعة كبيرة من غير الملتزمين حزبياً لا بهذه الفئة ولا بتلك.

- عندما أعلن حزب الله عن اعتقال ثلاثة من كوادره - ليسوا من الصف الأول- بتهمة التعامل مع المخابرات الأميركية، كانت ردة الفعل لدى الأقلية النيابية بأن حزب الله يحقق معهم دون أن يكون للسلطات الرسمية أي دور، بينما ذكرت وثائق «ويكيليكس» أن هناك سياسيين من الصف الأول كانوا يتمنون على الأميركيين أن يطيلوا حرب تموز لتنتصر إسرائيل، فمن يستحق المحاكمة برأيكم؟

- في الواقع، إن مفهوم العمالة في هذا البلد غير واضح، أنا أرى أنه يجب معاقبة الجواسيس والمعملاء لأي فئة انتموا. فمن المؤسف أن يتم اعتقال الجواسيس الذين يتعاملون مع العدو الإسرائيلي فحسب. هذا نصف الحق، أما النصف الثاني فهو اعتقال الرؤوس الكبيرة التي تتصل بالعدو مباشرة أو غير مباشرة، وتحرض الدول الأجنبية على شعبها. نحن رأينا في كل وثائق «ويكيليكس» و«الحقيقة ليكس» وما شابهها الكثير من الفضائح، ولم

أجرت جريدة «الحوار» مقابلة مع العميد الركن المتقاعد هشام جابر، تم التطرق خلالها إلى أبرز الأحداث التي تشهدها الساحة السياسية اللبنانية والإقليمية، لا سيما موضوع قانون الانتخابات، والقرار الظني الصادر عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، والأحداث التي تشهدها سوريا.

- انطلقت الحكومة بثقة ٦٨ نائباً، لكن المعارضة الجديدة أظهرت ارتباكاً وفقداناً للأعصاب في بعض الأحيان وحتى خروجاً عن اللياقات الأدبية، فهل هذا يريح البلد في المستقبل؟ وما هو تصوركم لمستقبل حكومة الرئيس ميقاتي؟

- أولاً ودحواً لكل الإفتراءات، فإن هذه الحكومة هي حكومة دستورية في كل ما للكلمة من معنى. وإذا كنا ننادي بالديمقراطية ونتبع بها، فإننا نعتقد أن هذه أول حكومة من لون واحد، ممثلة بالأكثرية النيابية وكل ما قيل عنها هو افتراء. أرى أنها تستطيع أن تتجزأ الكثير مما لم تتجزه الحكومات السابقة وربما كونها تمثل لونا واحداً، أي الأكثرية، فهذه تعطيلها زحماً.

- النائب هو ممثل الشعب اللبناني ولذا من البديهي أن يكون النائب مثقفاً ولديه العقل الراجح وأن يكون مثالا في التهذيب واللياقة. برأيكم هل فريق المعارضة الجديدة سينال ثقة الشعب اللبناني في انتخابات ٢٠١٣، أم سيحاسب كل نائب على ما خطط في السنوات الأربع الماضية أم أنه سيرتشي ببعض الأوراق الخضراء؟

- برأيي، لا يمكن الكلام عن انتخابات ٢٠١٣ وإذا كان سيعاد انتخاب هؤلاء أو أمثالهم قبل إقرار قانون جديد للانتخابات، فالقانون السابق تشوبه شوائب عديدة ونحن نطالب منذ زمن بقانون انتخابات عصري تنفيذي يقوم على أساس النسبية، وتجرى بموجبه الانتخابات بشكل نزيه ومراقب، والانتخابات أيضاً ليست كما يعتقد البعض أنها عملية قانونية تتعلق بالتمثيل النسبي، إذ أن هنالك مواد أساسية يجب أن يتضمنها هذا القانون، منها سقف الإنفاق ومراقبته بشدة وبدقة. وبالنسبة للمساحات الإعلامية، فإن من لا يملك المال الكافي، قد لا يستطيع أن يؤمن مساحات إعلامية كافية. ففي الدول الراقية، يعطى الفقير كما يعطى الغني نفس المساحة الإعلامية المسموح بها. وأتمنى، بعد إقرار القانون الجديد، أن تجرى



الاتفاقية المعقودة. كما أصدرت النيابة العامة التمييزية مذكرات جلب وتوقيف بحق الأربعة الذين وردت أسماؤهم. أنا من الذين قالوا إنهم لن يعثروا عليهم لأنهم ربما ليسوا في لبنان. فماذا على الدولة أن تفعل؟ هل تشعل حرباً أهلية من أجل تنفيذ هذه المذكرة؟ وعلى العكس، فإن قانون المحكمة الدولية يقول بأنه وبعد ثلاثين يوماً من صدور المذكرة تقوم الحكومة اللبنانية بشخص المدعي العام بالتبليغ أنها لم تستطع تنفيذ هذه المذكرة لأنها لم تعرف أماكن وجود المطلوبين. عندئذ هنالك حلان، أولاً، أن تصدر مذكرة توقيف دولية، وهذا ما حصل، واستبق هذا الأمر المدعي العام، ويرفع للأمم المتحدة وتتم محاكمتهم غيباً. وإذا كانت النية غير صافية لدى المحكمة الدولية يستطيع المدعي العام أن يرفع كامل الملف إلى الأمم المتحدة بناء على البند السابع.

عندها يمكن أن تستخدم الأمم المتحدة قوة ما، لكنني لا أرى أن حلف شمال الأطلسي سيشكل قوة للتدخل عسكرياً في لبنان على الإطلاق، لأنه سلفاً لن يستطيع القيام بأي شيء منه للمثور على المطلوبين. ثانياً، كلنا نعلم مشاكل «الناو» في ليبيا وأفغانستان، لذلك أرى أن أقصى ما يمكن للأمم المتحدة القيام به هو بدء المحاكمة غيباً في حين لن يصدر الحكم قبل سنوات. برأيي، إن المحكمة الدولية ستبقى مستمرة لأكثر من عشر سنوات قبل إصدار الحكم، فماذا تستطيع أن تفعل الأمم المتحدة خلال هذه الفترة؟ هل تصدر عقوبات معينة على لبنان. أرى أنه على لبنان الرسمي والشعبي وبكل فئاته أن يتصدى لأية عقوبة، لا مطالبة المجتمع الغربي، كما فعل بعض أركان ١٤ آذار سلفاً، بمعاينة لبنان. فهذا الأمر كمن يحرق منزله انتقاماً من جاره. هذا غباء لأنه إذا فرضت عقوبات على لبنان فسيضرر الشعب اللبناني بأسره. علمت ومع الأسف أحد النواب السابقين التابعين لـ ١٤ آذار طالب علناً بتجميد أرصدة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وأعضاء حكومته، لماذا؟ هل نجيب ميقاتي مجرم حرباً أي جرم ارتكبه؟ هل وزرائه مجرمو حرب؟ فكيف تجمّد أرصدهم! برأيي، إن ما يطالبون به من عقوبات على الحكومة ورئيسها لؤم وغباء في أن واحد.

طالما أن الحكم سيصدر بعد سنوات، فهل لبنان ملزم بدفع ما يترتب عليه من أموال تجاه المحكمة الدولية؟
- منذ زمن كتبت مقالة لإنقاذ المحكمة والحكومة معاً عندما بدأ الحديث عن شهود الزور. أولاً، لا أفهم كيف تتجاهل محكمة شهود الزور، فقد «ركبت» كل القرار الظني أو نصفه على الأقل بناء على إفادتهم. هذا غريب، فكل ما تطلبه الحكومة الحالية والأكثرية الحالية هو جلب هؤلاء الشهود والتأكد مما غذا إذا كانت شهادتهم زوراً بالفعل أم لا.

أعلن ديبلوماسي أوروبي عن تحليل يقول فيه «في وقت يشهد فيه الكباش بين أميركا وفرنسا من جهة وسوريا من جهة ثانية، فإن نية واشنطن هي الانتقال إلى المرحلة الثانية من مشروع الشرق الأوسط الجديد القائم على تقسيم المنطقة العربية برمتها». من منظوركم السياسي، كيف ترون هذا المشروع؟

ثانياً، إن قانون المحكمة يسمح للدول المعنية، ومنها لبنان، إذا لم تستطع دفع ما يترتب عليها أن تتولى دول أخرى الدفع بدلاً منها. وبرأيي، إذا رفعت الحكومة اللبنانية كتاباً إلى الأمم المتحدة تقول فيه بأنه ليس باستطاعة لبنان هذا العام دفع الخمسين مليون دولار المترتبة عليه لأسباب مادية وسياسية محلية، عندها يستطيع الأمين العام للأمم المتحدة أن يؤمن هذا المبلغ من مصادره أخرى.

ثانياً، إن مشروع الشرق الأوسط الجديد هو مشروع قديم جداً بدأ مع وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كيسنجر، وكانت حرب لبنان أول «اختبار» له، وكان قد بدأ في ذلك الوقت تقسيم لبنان أولاً. عندما زار كيسنجر لبنان في السبعينات وأدرك نيران الحرب فيه، كان هدفه تهجير المسيحيين منه وتقسيم ما تبقى إلى دولة مارونية والباقي يعطى للدولة الفرنسية المهودة، ومن ثم الانتقال من لبنان إلى دول أخرى لتقسيمها. فشل هذا المشروع وتم وأده لسنوات. بعدها عاد الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش ووزيرة الخارجية الأميركية السابقة غونداليزا رايس لإحيائه، وإنما في العراق إلى حد كبير. فقد تم خلال الاحتلال الأميركي للعراق تقسيمه منه استقلال إقليم كردستان، وكانت هنالك خطة ثانية بتقسيم ما تبقى من العراق إلى دولة شيعية وأخرى سنية، ولا يزال هذا المشروع قائماً إلى حد ما. والآن ما نراه في سوريا ومصر من تحريك طائفتي، وما رأيناه في السودان من تقسيم لا يمكن إلا الانتفاة إليه. لكن لنكن واقعيين، لا أعتقد أن إدارة أوباما في ظل هذه المشاكل التي تواجهها عسكرياً في ليبيا والعراق وأفغانستان، في حين أن الاقتصاد الأميركي في حالة شبه انهيار، ستولي هذا الموضوع اهتماماً كافياً.

علق أحد نواب ١٤ آذار حول أن حكومة الرئيس ميقاتي ستبادر إلى جمع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وتنظيمه وضبطه في داخلها بالإضافة إلى ترسيم الحدود اللبنانية-السورية بدءاً من الشمال، قائلاً «لماذا يتم الآن طرح هذا الموضوع، ولماذا لم يتم طرحه حين طالبت به الحكومة الوطنية؟ إنه تعويم لحكومة ميقاتي». إلى أي مدى هنالك إيجابية في هذا الطرح؟

- أعتقد أنه لدى هذه الحكومة الكثير من النوايا الصادقة والسليمة لمعالجة هذه المشاكل المتراكمة والتي هي ليست بجديدة، فهي مشاكل قديمة وكان من المفترض على الحكومات السابقة منذ العام ٢٠٠٥ وحتى الآن معالجتها. هنالك مثل يقول «هل تريد أكل العنب أم قتل الناطور؟» وهم لا يريدون أكل العنب بل قتل الناطور! فكل هدفهم هو ضرب حكومة الرئيس ميقاتي والتصدي لها، وليس تحقيق هذه المطالب. إن الفروض من الجانب اللبناني أن يكون واعياً ويرى كيف يلعب هؤلاء الذين يمثلونه بمصيره.

أعلن ديبلوماسي أوروبي عن تحليل يقول فيه «في وقت يشهد فيه الكباش بين أميركا وفرنسا من جهة وسوريا من جهة ثانية، فإن نية واشنطن هي الانتقال إلى المرحلة الثانية من مشروع الشرق الأوسط الجديد القائم على تقسيم المنطقة العربية برمتها». من منظوركم السياسي، كيف ترون هذا المشروع؟

عندئذ هنالك حلان، أولاً، أن تصدر مذكرة توقيف دولية، وهذا ما حصل، واستبق هذا الأمر المدعي العام، ويرفع للأمم المتحدة وتتم محاكمتهم غيباً. وإذا كانت النية غير صافية لدى المحكمة الدولية يستطيع المدعي العام أن يرفع كامل الملف إلى الأمم المتحدة بناء على البند السابع.

عندئذ هنالك حلان، أولاً، أن تصدر مذكرة توقيف دولية، وهذا ما حصل، واستبق هذا الأمر المدعي العام، ويرفع للأمم المتحدة وتتم محاكمتهم غيباً. وإذا كانت النية غير صافية لدى المحكمة الدولية يستطيع المدعي العام أن يرفع كامل الملف إلى الأمم المتحدة بناء على البند السابع.

عندئذ هنالك حلان، أولاً، أن تصدر مذكرة توقيف دولية، وهذا ما حصل، واستبق هذا الأمر المدعي العام، ويرفع للأمم المتحدة وتتم محاكمتهم غيباً. وإذا كانت النية غير صافية لدى المحكمة الدولية يستطيع المدعي العام أن يرفع كامل الملف إلى الأمم المتحدة بناء على البند السابع.

كلمة أخيرة عبر جريدة «الحوار»؟

- أوجه تحية إلى الأستاذ فؤاد مخزومي الصديق، كما أحبي جهوده لا سيما في ما يتعلق بمواقفه الوطنية التي تعتبر إلى حد كبير وسطية. وهذا يعطيه الكثير من المصداقية لأنه غير ملتزم إلا بمشاعره الوطنية وحسه الوطني، ونراه دائماً من خلال «الحوار» ومن خلال مقابلاته السياسية يخدم القضية الوطنية من دون أن يكون رهينة للصراع الإقليمي.

❖ **حاوره رئيس «لجنة الأشرافية وشرق بيروت» في «حزب الحوار الوطني» الأستاذ عاصي حيار**

لطاولة الحوار للبحث بهذا البند، هو عمل غير سليم وغير صحيح إطلاقاً. نحن نقول ليس هنالك من ضرورة لطاولة الحوار إذا كانت ستبحث هذا الموضوع ببند واحد. وقتلناها أكثر من مرة، سلاح المقاومة لن يُنزع إلا بعد إقرار استراتيجية دفاعية شاملة يشترك فيها الوطن بأسره، ويكون الجيش اللبناني نواة هذه الاستراتيجية، وحتى يكون نواتها يجب أن يُبنى ويُسلح. قلنا مراراً للجيش عديد وعتاد ومعنويات. معنويات الجيش ممتازة جداً ولكن العديد غير كاف، إذ ليس هنالك من تطوع، والخدمة الإلزامية قد ألغيت من دون وجه حق إطلاقاً، فمن أين نأتي بالعديد؟ يبقى العتاد، فالجيش لم يزود بأي عتاد حديث يمكن الإعتماد عليه منذ ٢٥ عاماً، لذلك الجيش البري بحاجة ماسة إلى أسلحة حديثة تتضمن مدرعات وأسلحة مضادة للدروع وقيل كل بنيانه يجب أن يكون لديه سقف يحميه وإلا ستقوم إسرائيل بتدميره في حال الحرب. ونحن بإمكاننا أن نرشد من يهتم إلى طريقة لتسليح الجيش، عندها توضع هذه النواة على الدفاعية وتشترك فيها كل أجهزة الدولة الرسمية وإمكانات الوطن غير الرسمية، فهنالك مقاومة لديها سلاح يمكن أن تكون جزءاً من هذه الاستراتيجية ومن يريد الدفاع عن الوطن غير حزب الله ولديه مجموعة من الرجال يتم تدريبهم ويشكلون وحدات تسمى «قوات شبه عسكرية» تقوم في حال الحرب بالأعمال التي لا يستطيع أن يقوم بها الجيش الكلاسيكي.

أشارت صحيفة «الرأي» الكويتية إلى أن ثمة من يتحدث في بيروت عن خريف ساخن، مع بدء المحاكمات النيابة للمتهمين في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. بحسب تحليلكم السياسي أو اتصالاتكم الإقليمية والدولية، هل هنالك شيء ما يلوح في الأفق؟

- أنا لا أرى أن هنالك مشكلة يمكن أن تذر بعظام الأمور. فقد صدرت مذكرات توقيف من المحكمة الدولية، وتقوم الدولة اللبنانية وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي بواجبها حسب

أكد النائب جان أوغاسيان أن لا مجال لبحث مسألة المحكمة الدولية الخاصة بلبنان على طاولة الحوار لأنه أصبح أمراً واقعاً، وهنالك إجراءات بدأت وقرار اتهامي لبنان ملزم بتطبيقه، وهذا الأمر تم الاتفاق عليه بالإجماع في العام ٢٠٠٦، مشدداً على أن الموضوع الأساسي للبحث هو سلاح حزب الله، فإذا لم يبحث فلا داعي لالتنامي، هل يستخف فريق ١٤ آذار بالشعب اللبناني، أم أنه يتناسى أن سلاح المقاومة هو شرف ورمز قوة لبنان؟

- أولاً، مع احترامي الشديد للنائب أوغاسيان الذي اعتز بصداقته، وكان زميلي في الجيش هو رجل متزن، لكنه حتماً يتكلم باسم فريقه السياسي. أنا أرى أن البحث في سلاح المقاومة أو وضع شرط مسبق

واعتمدت عليها بقوة السلاح وغدرت بها. بالأمس اعترفوا بأنهم أطلقوا قذائف صاروخية على مدرسة الضباط في حمص وأدى ذلك إلى سقوط عدد كبير من تلامذة الضباط.

قال الإعلامي رفيق نصر الله بأن إحدى الجهات السياسية اللبنانية تقوم بتفصيل ٣٠٠٠ بذلة عسكرية شبيهة إلى حد كبير بالبذلة العسكرية السورية لكي يتم إيهام الإعلامين العربي والغربي بالإضافة إلى المسؤولين السياسيين أينما كانوا بأن الجيش السوري هو الذي يقوم بقتل المواطنين العزل، من يوجه هذا الإخبار؟

- أنا لا أستطيع من موقعي أن أؤكد أو أنفي هذه المعلومة، لكنها هامة جداً. وبرأيي طالما ذكرت على لسانه فهي بمثابة إخبار، ويجب أن تتحرك النيابة العامة اللبنانية وتؤكد من صحتها وتمتقل من يقوم بهذه الأمور. نحن نعلم حسب القانون اللبناني أنه لا يمكن لأحد أن يخطب أو ينتج ثياباً مرقطة إلا بإذن وترخيص من قيادة الجيش والعدد يجب أن يكون واضحاً وعندما تعرض للبيع في محلات مرخص بها لا تبعها لأي كان إلا للعسكريين، بناءً على بطاقاتهم العسكرية وأنا برأيي ليس من الصعوبة بمكان أن تكشف صحة هذه المعلومة من عدمها.

أكد النائب جان أوغاسيان أن لا مجال لبحث مسألة المحكمة الدولية الخاصة بلبنان على طاولة الحوار لأنه أصبح أمراً واقعاً، وهنالك إجراءات بدأت وقرار اتهامي لبنان ملزم بتطبيقه، وهذا الأمر تم الاتفاق عليه بالإجماع في العام ٢٠٠٦، مشدداً على أن الموضوع الأساسي للبحث هو سلاح حزب الله، فإذا لم يبحث فلا داعي لالتنامي، هل يستخف فريق ١٤ آذار بالشعب اللبناني، أم أنه يتناسى أن سلاح المقاومة هو شرف ورمز قوة لبنان؟

- أولاً، مع احترامي الشديد للنائب أوغاسيان الذي اعتز بصداقته، وكان زميلي في الجيش هو رجل متزن، لكنه حتماً يتكلم باسم فريقه السياسي. أنا أرى أن البحث في سلاح المقاومة أو وضع شرط مسبق

تتمة المنشور في الصفحة ٣

كلنا نعلم أنه عندما حصل الإنفتاح الغربي على سوريا عام ٢٠٠٨، بعد أن حوصرت لـ ٣ سنوات، بدأ من فرنسا مع وزير خارجيتها برنارد كوشنير وتبعه الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي أرسل سفيره إلى سوريا. ولكن، لماذا تم ذلك؟ لقد طلب منها أن تكون طيبة ومرنة. فاليوم، المطلوب هو نزع هذه الأوراق من يدها أو إرغامها على تنفيذ رغبات الولايات المتحدة في هذه المحاور الأربعة التي ذكرناها. هنا أعود إلى كلمة الرئيس الأسد حين شبه الوضع السوري بجسم الإنسان وقال حرفياً «إذا كان الجسم لديه المناعة الكافية فإن الجراثيم التي تأتيه من الخارج لن تؤثر به». أنا أقول إن هذا الطبيب، أي الرئيس الأسد، شخص الداء ووصف الدواء وأتمنى أن يستعمل هذا الدواء بأسرع وقت ممكن قبل أن تنتهي صلاحية الدواء وتزداد الأمور سوءاً.

- قالت بعض وسائل الإعلام اللبنانية المكتوبة إن دبابات الجيش السوري على أبواب حمص وحماة، ما رأيك؟

- أليست حمص وحماة من المدن السورية؟ أليس من واجب الجيش السوري حماية شعبه؟ إسمح لي أن أوضح لك. نعم، بعض الإعلام مستخدم ومدفوع من الغرب وهذا يدخل ضمن الحرب النفسية. أسأل كعسكري، ما هو دور الجيش عندما يواجه بتحديات مسلحة؟ ليسأل الرئيس الأسد سؤالاً واضحاً للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وللرئيس أوباما: ماذا تفعل فرنسا والولايات المتحدة في حال ووجهتا بتحديات مسلحة تطلق النار بالأسلحة الثقيلة؟ هل تقوم قوى الشرطة بتعريض صدرها أو إلقاء الورود عليها؟ من الطبيعي أن يكون الجيش موجوداً. الجيش السوري لا يطلق النار على متظاهرين عزل، هذا خطأ. ففي كثير من الأحيان، تندس بين المتظاهرين جماعات تركب موجة هذه الإحتجاجات السلمية وتقوم بأعمال عنف لا يمكن مواجهتها إلا بالعنف. وأكبر دليل على ذلك أن حوالي نصف عدد الضحايا أو أكثر هم من الجيش وقوى الأمن. من الذي قتل هؤلاء المتظاهرين العزل؟ تنظيمات مسلحة قامت بهجومه المراكز العسكرية والقوات العسكرية



حملة ضد «الهوية العربية»... فما هو بديلها؟!

صبحي غندور

العربية حتى لو رفضوا فكراً الانتماء لكل هذه الهويات أو بعضها.

الآن نجد على امتداد الأرض العربية محاولات مختلفة الأوجه، ومتعددة المصادر والأساليب، لتشويه معنى الهوية العربية ولجعلها حالة متناقضة مع التنوع الإثني والديني الذي تقوم عليه الأرض العربية منذ قرون عديدة.

وأصبح الحديث عن مشكلة «الأقليات» مرتبطاً بالفهم الخاطئ للهويتين الوطنية والعربية وبأن الحل لهذه المشكلة يقتضي «حلولاً» انفصالية كالتي حدثت في جنوب السودان وفي شمال العراق، وكالتي يتم الآن الحديث عنها لمستقبل عدة بلدان عربية. وهذا الأمر هو أشبه بمن يعاني من مرض في المعدة فتجرى له عملية جراحية في الرأس! إذ أساس مشكلة غياب «حقوق بعض الأقليات» هو الوضع الدستوري وليس قضية «الهوية». فني الولايات المتحدة نجد اعتزازاً كبيراً لدى عموم الأميركيين بهويتهم الوطنية الأميركية (وهي هوية حديثة تاريخياً) رغم التباين الحاصل في المجتمع الأميركي بين فئاته المتعددة القائمة على أصول عرقية وإثنية ودينية وثقافية مختلفة. فمشكلة الأقليات موجودة في أميركا لكنها تعالج بأطر دستورية وبتطوير للدستور الأميركي، كما حدث أكثر من مرة في مسائل تخص مشاكل الأقليات، ولم يكن «الحل الأميركي» لمشاكل أميركا بالتخلي عن الهوية الأميركية المشتركة ولا أيضاً

قبول النزعات الانفصالية أو تقييد «الولايات المتحدة». عجباً، كيف تمارس الإدارات الأميركية نهجاً متناقضاً في المنطقة العربية وكيف تشجع على تقسيم الشعوب والأوطان وعلى إضعاف الهوية العربية عموماً! كما استغرب فعلاً أن تكون بعض الأصوات العربية المقيمة في أميركا والغرب، في إطار المفكرين أو الناشطين حالياً مع معارضات عربية، تساهم في هذه الحملة المقصودة ضد الهوية العربية أو تؤيد الآن حركات الانفصال والتقسيم لأوطان عربية، وهي تدرك ما أشرت إليه عن خلاصات التجربة الدستورية الأميركية وتجارب دستورية أوروبية مشابهة.

أيضاً، نجد في داخل بعض الأوطان العربية أن ضعف الولاء الوطني لدى بعض الناس يجعلهم يبحثون عن أطر فئوية بديلة لمفهوم المواطنة الواحدة المشتركة، وربما لاستخدام العنف من أجل تحصيل «الحقوق»، كما نجد من يراهنون على أن إضعاف الهوية الثقافية العربية أو الانتماء للعروبة بشكل عام، سيؤدي إلى تعزيز الولاء الوطني، أو من يريدون إضعاف التيارات السياسية الدينية من خلال الابتعاد عن الدين نفسه.

إن الفهم الصحيح والممارسة السليمة لكل من «ثلاثيات الهوية» في المنطقة العربية (الوطنية والعروبة والدين) هو الحل الغائب الآن في أرجاء الأمة العربية. وهذا «الحل» يتطلب أولاً نبذاً لأسلوب العنف بين أبناء المجتمع الواحد

مهما كانت الظروف والأسباب، وما يستدعيه ذلك من توفر أجواء سليمة للحوار الوطني الداخلي، وللتسيق والتضامن المنشود مستقبلاً بين الدول العربية.

إن الدين يدعو إلى التوحد ونبذ الفرقة. إن العروبة تعني التكامل ورفض الانقسام. إن الوطنية هي تجسيد لمعنى المواطنة والوحدة الوطنية. فإين نحن من ذلك كله؟

إن ضعف الولاء الوطني يصحح دستورياً وعملياً من خلال المساواة بين المواطنين في الحقوق السياسية والاجتماعية، وبالمساواة أمام القانون في المجتمع الواحد، وبوجود دستور يحترم الخصوصيات المكونة للمجتمع. كذلك هو الأمر بالنسبة للهوية العربية، حيث من الضروري التمييز بينها وبين ممارسات سياسية سيئة جرت من قبل حكومات أو منظمات أساءت للعروبة أولاً وإن كانت تحمل شعاراتها. فالعروبة هي هوية ثقافية جامعة لا ترتبط بنظام أو حزب أو مضمون فكري محدد، وهي تستوجب تسيقاً وتضامناً وتكاملاً بين العرب يوحد طاقاتهم ويصون أوطانهم ومجتمعاتهم.

ما حدث ويحدث في العقود الثلاث الماضية يؤكد الهدف الأجنبي بنزع الهوية العربية، عبر استبدالها بهوية «شرق أوسطية»، بل حتى نزع الهوية الوطنية المحلية والاستعاضة عنها بهويات عرقية ومذهبية وطائفية... وفي هذا التحدي الأجنبي سعي محمود لتشويه صورة الإسلام والعروبة معاً،

من أجل تسهيل السيطرة على الأوطان العربية وثرواتها.

فإن يكون العرب أمة مستباحة لحين من الزمن، فهذا مرده لضعف وعطب في الداخل، ولجبروت الخارج. لكن عدم علاج الضعف وإصلاح العطب هو الذي سيتيح للخارج دوماً فرصة التدخل والهيمنة وإشغال الفتن الداخلية.

المؤلم في واقع الحال العربي أن الأمة الواحدة تتنازع الآن فيها «هويات» مختلفة على حساب الهوية العربية المشتركة. بعض هذه الهويات «إقليمي» أو «طائفي»، وبعضها الآخر «أممي» ديني أو عولمي اقتصادي، كان المقصود هو أن تنزع هذه الأمة ثوب هويتها ولا يهم ما ترتدي من بعده، من مقاييس أصغر أو أكبر، فالهم هو نزع الهوية العربية!

لقد أكدت، منذ بدء الثورات والانتفاضات الشعبية العربية في مطلع هذا العام، على أهمية التلازم بين مسائل: «الديمقراطية والتحرر الوطني والهوية العربية». فهذا التلازم بين هذه القضايا الثلاث يصون كل منها الآخر ويحقق مصالح الناس والأوطان والأمة معاً. فكل القوى الأجنبية التي تدعم «الديمقراطية لا غير»، تدعم أيضاً التخلي عن الهوية العربية وتشجع على التناقض مع حركات التحرر والمقاومة، وسبيلها لذلك هو تشجيع الانتقاسات الطائفية والإثنية حيث تضعف أولاً «الهوية الوطنية» ويكون «العدو» هو «الآخر في الداخل» وليس

الطرف المحتل أو الأجنبي. كذلك فإن إضعاف «الهوية العربية» يبرز العلاقة مع الأجنبي والاستجداد به، كما يوهن التضامن الشعبي العربي مع القضية الفلسطينية أو أي قضية عربية ترتبط بالمواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي ومن يدعمه.

لو أن كيانات هذه الأمة العربية قائمة على أوضاع دستورية سليمة تكفل حق المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وتضمن الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين، هل كانت لتعيش ضعفاً وتنازلاً كما حالها الآن؟

فالأوضاع السائدة الآن في ليبيا واليمن وسوريا والبحرين والسودان والعراق ولبنان ومصر وفلسطين والصومال، إضافة إلى ما يحدث في بعض الدول الأخرى، كلها أزمات تحمل مشاريع كوابيس لن يكون أي منها محصوراً في دائرته المباشرة، بل ستكون المنطقة بأسرها ساحة لها ولانعكاساتها.

مشاريع كوابيس بدأت كلها أحلاماً من أجل «الحرية» أو «الديمقراطية» أو حقوق «الأقليات»، ثم تعثرت بعد ذلك في قيود عبودية أوضاعها الداخلية. فما هو مشترك بين هذه الأوطان/الأحلام أن مواقع «الحلمين» جميعهم كانت تقتقد للأرض الوطنية الصلبة، وللوحدة الوطنية السليمة، وللبناء الدستوري السليم، وللقيم الصحيحة «الهوية».

❖ مدير «مركز الحوار العربي» في واشنطن

صحة

التهابات الجيوب الأنفية (٢/٢)

ما هي طرق علاج التهاب الجيوب الأنفية؟

- مسكنات الألم البسيطة.
- البقاء داخل المنزل في حرارة معتدلة.
- الامتناع عن الانحناء مع إمالة الرأس إلى الأسفل.
- استعمال كمادات دافئة على الوجه وأخذ حمام دافئ.
- أخذ قسطاً من الراحة في حال استمرار ارتفاع الحرارة وعدم ارتياح المريض.
- تجنب الأوجاع المليئة بالدخان.
- تجنب التعرض الطويل للغبار والمواد المهيجة.

- عدم التمشط بشدة أثناء الإصابة بالزكام لأن هذا يمكن أن يدفع العدوى باتجاه الجيوب.

- تناول الأقراص المزيلة للاحتقان التي تتوفر في الصيدليات.

- استعمال قطرة الماء والملح الأنفية.

- الإكثار من السوائل (٨ أكواب من الماء يومياً). وتكون سعة كل كوب ٢٠٠ مل على الأقل) وتناول طبق من الشوربة الساخنة.

- تجنب ركوب الطائرة عندما تكون مصاباً باحتقان، فالتغيير في الضغط الجوي قد يدفع المخاط إلى داخل

الجيوب الأنفية، وعند الاضطرار إلى ركوب الطائرة يجب استعمال مزيل الاحتقان قبل الإقلاع بالإضافة إلى هبوط الطائرة بحوالي ٣٠ دقيقة.

- تجنب ممارسة رياضة الغوص إلى أن يزول الاحتقان تماماً.

- استنشاق البخار مستخدماً فوطلة لتصنع خيمة فوق مصدر البخار، وهو أفضل علاج لترخية الإفرازات الموجودة في الجيوب ويساعد على تصريفها بشكل أسهل حيث يتم استنشاق البخار من وعاء فيه ماء مغلي لمدة بضع دقائق كل مرة.

متى يجب زيارة الطبيب؟

- إذا استمرت الأعراض أو لم تتحسن خلال ٣ إلى ٧ أيام (وينشأ هنا الداء الثانوي نتيجة عدوى بكتيرية).

- إذا تكررت الأعراض بشكل مفاجئ (ثلاث مرات في السنة) مع ألم شديد وحمى.

- إذا امتد التهاب العين وحدثت الاختلاطات.

إجراءات التشخيص:

يقوم الطبيب بالضغط على الموجنتين والجهة للتأكد من عدم وجود أي ألم فيها. كما يقوم بفحص الفم والبلعوم والمنخرين (الممرات الأنفية).

قد يقوم بتسليط ضوء عبر الجليلد للتأكد ما إذا كانت الجيوب شفافة وساكنة.

سوف يطلب لك أيضاً صورة للجيوب الأنفية بالأشعة السينية أو (الأشعة المقطعية) إذا اشتبه بوجود التهاب مزمن في الجيوب.

كما أن إجراء الفحص بواسطة المنظار للجيوب الأنفية بالعبادة له فوائد كثيرة خصوصاً في الحالات التي لا تستجيب للمعالجات الطبية حيث يمكن من خلال المنظار تحديد العوامل المساعدة على حدوث الإصابة وكذلك إمكانية أخذ عينة من الجراثيم الموجودة في الجيوب الأنفية لإجراء التحاليل المطلوبة، وبالتالي إجراء العلاج اللازم.

التهاب الجيوب المزمن

عندما تصاب بعدوى قصيرة الأمد وبشكل متكرر في الجيوب فهي تبدو غير قابلة للشفاء ويسمى هذا الشكل من المرض بالتهاب الجيوب الأنفية المزمن. ورغم أن السبب غير معروف حتى الآن لكن يلاحظ أن التدخين والتعرض للملوثات الصناعية يجعلان الحالة تسوء أكثر. وفي بعض الحالات الحادة جداً يتم غسل الجيوب وتصريف السائل منها عند الطبيب

المختص وقد تحتاج إلى إجراء عملية جراحية لتحسين جريان المادة المخاطية في الأنف (جراحة جيوب وظيفية بالمنظار FESS).

هل الأطفال معرضون للإصابة بهذا الالتهاب؟

يصاب الأطفال بهذا الالتهاب خصوصاً الذين يعانون من الشخير طوال الليل وعدم القدرة على النوم بهدوء وسهولة وكذلك الذين يشكون من التنفس عن طريق الفم بدلاً من الأنف، حيث أن هؤلاء يعانون من تضخم في اللحميات الموجودة خلف الأنف والتي تؤدي إلى انسداد قنوات تصريف الإفرازات من الجيوب الأنفية، وبالتالي حدوث التهاب الجيوب الأنفية. وفي مثل هذه الحالات كالحميات العنقودية والأكياس الوراثية والنواسير لا يمكن شفاء الطفل منها بالعلاج العادي لذلك يتم استئصالها بالعمليات الجراحية لكي يتعافى المريض، مع العلم أنه في حال وجود تضخم في الجيوب الأنفية والأغشية المخاطية يجب أن يعطى الوقت الكافي من العلاج لكي تشفى الحالة قبل التدخل الجراحي، كما أن الأدوية والعلاجات ضد الحساسية لا شك أنها تعمل على تقليص حجم اللحميات العنقودية ولكن لا تنهي المشكلة تماماً.

ما هو العلاج لالتهاب الجيوب الأنفية؟

العلاج الطبي: إذا كان الالتهاب لا يحوي أي عدوى بكتيرية فقد يصف الطبيب الأقراص المزيلة للاحتقان وبخاخات الأنف لتقليل وذمة الأغشية المخاطية المتضخمة والسماح بتصريف المخاط، أو حبوباً مضادة للهيستامين أو كورتيزون كدواء أنفي على شكل بخاخ لتخفيف حدة الالتهاب. وإذا تبين أن المريض يعاني من عدوى بكتيرية ثانوية فسيصف له الطبيب مضاداً حيويًا لمدة ٧ إلى ١٤ يوماً.

ما مدى فعالية عملية تنظيف الجيوب الأنفية وهي أي مرحلة تتم؟

إن الإصابة بالجيوب الأنفية للمرة الأولى لا تتطلب إجراء تنظيف لها بالمنظار كما أن هناك اعتقاداً بأن كل التهاب بالأنف أو الحلق يسمى التهاباً بالجيوب الأنفية وهذا غير صحيح وهو اعتقاد خاطئ. ولكن تكرار حدوث التهاب بالأنف والحلق لمرة عدة سنوياً وفي أوقات متفرقة ومع زيادة العوامل المؤدية للإصابة بالتهاب الجيوب الأنفية هو العامل الأهم للأخذ في الاعتبار إذ إنها عوامل تؤدي فعلاً للإصابة بالتهاب مزمن في الجيوب الأنفية، وهنا تأتي ضرورة أن يتم التشخيص الدقيق لحالة المريض

بواسطة استخدام الطبيب للمناظير الأنفية. وإذا تبين للطبيب استمرار هذه الالتهابات لأكثر من ثلاثة أشهر يتأكد التشخيص الدقيق لحدوث الإصابة بالتهابات الجيوب الأنفية المزمن وهنا تصبح عملية تنظيفها بالمنظار ضرورية.

متى تجرى العملية؟

عندما تتكرر نوبات العدوى الميكروبية التي تصيب الجيب الأنفي بالرغم من العلاج، وعند حدوث مضاعفات، يصبح لا بد من إجراء الجراحة التي تهدف إلى توسعة فتحات الجيب الأنفي التي أصابها التضيق، وبالتالي تخفيف الألم والأعراض واستعادة وظيفة الجيوب الطبيعية. ويتم ذلك باستخدام مناظير دقيقة تدخل من المنخرين إلى فتحات الجيب دون إحداث أي شق جراحي في جلد الوجه أو الأنف.

تعتبر عملية تنظيف الجيوب الأنفية بالمنظار الأنفي من أفضل الطرق للتخلص من هذه المشكلة إذ تؤدي إلى تحسن كبير في الأغشية المخاطية المصابة وإلى الحد من الالتهابات إضافة إلى التخفيف بدرجة كبيرة من أعراضها.

❖ البرنامج الطبي في مؤسسة مخزومي إشراف الدكتور دريد عويدات

الحدث بعيون عربية

مبادرة السلام العربية لم تمت فقط... بل تعفنت!

تمة المنشور في الصفحة ١

لم تهتم بالعمل السياسي. ورات أنه عندما مُنحت القوى السلفية الفرصة للمشاركة في صوغ مستقبل الثورة، والإثبات بالفعل لا بالقول أنها ملتزمة بإجماع القوى الوطنية على سلمية الثورة، لم تستطع أن تقاوم إغواء استعراض القوة، ولا اختطاف الأنظار بشعار «إسلامية... إسلامية». وبراها، في هذه اللحظة الحرجة تبدو أمور من عينة «استعراض القوة» ونقض الاتفاقات مع القوى الوطنية نوعاً من المراهقة السياسية، وأحد عوامل إحداث الانشقاق في صفوف القوى الوطنية والثورية، وذلك بالتأكيد لن يساعد في وصول مصر إلى وجهتها النهائية «دولة ديمقراطية مدنية». ولذا ختمت متسائلة، إلى أين تمضي مصر؟

أما «الجمهورية» المصرية فاعتبرت أن الشعب المصري بكل أطيافه يقف وراء القوات المسلحة وقوات الشرطة وهي تتصدى للمخططات التخريبية والإجرامية. وأكدت على أنه لا بد أن يدرك الجميع أن ثورة ٢٥ يناير لم تقم فقط لإسقاط نظام فاسد السوري أن يرحل، والفيلسوف

وتصفية آثاره، وإنما أيضاً لبناء دولة قوية مستقلة رائدة يتمتع شعبها بالأمن والأمان والحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية. وشددت على أن هذه الأهداف لن تتحقق إلا بوحدة الصف وقطع الطريق على محاولات التفرقة والتخريب والتخريب والمساس بالدعائم التي تقوم عليها الدولة وأولها الأمن.

من ناحيتها أثارت «الوطن» السعودية تقاطع مواقف أيمى الظواهري مع موقف واشنطن تجاه أحداث سوريا فالتنوع الكبير الذي تتصف به خلفية مؤيدي هذا «الربيع» الدموي يرمي بظلال من الغموض الذي يصل لدرجة الإبهام حول الهدف الذي تتجه إليه المنطقة العربية. فلفتت إلى أن تأييد زعيم «القاعدة» أيمى الظواهري للانتفاضة السورية جاء ليضيف لونا جديداً إلى لوحة مؤيدي هذه «الثورة»، وقد سبق لقوى عالمية أن أعربت عن تأييدها له «الربيع العربي»، واكتسب هذا التأييد أشكالاً مختلفة. ورات أن الغريب أن قائمة المؤيدين تضم من يفترض أن يكونوا أعداء لدودين، فالرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز يرى أن على الرئيس السوري أن يرحل، والفيلسوف

الصهيوني المعروف بمواقفه المعادية للحق الفلسطيني برنارد ليفي ينتقل بين معسكرات «الثوار» في مصر وتونس وليبيا وينظم المؤتمرات لدعم الثورة السورية حرصاً منه على حق الشعوب العربية في الديمقراطية والحرية! أما البيت الأبيض فلا يتوانى عن الضغط على الرئيس اليمني للتخلي عن السلطة ويسقط الشرعية عن الرئيس السوري ويتخلى عن أقرب حلفائه في مصر في إطار دعم الديمقراطيات والحريات في العالم العربي متناسياً ما تفعله إسرائيل يومياً من انتهاكات لحقوق الشعب الفلسطيني. فسألت كيف تجتمع الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب مع تنظيم «القاعدة» والتيارات «الجهادية» الأخرى في تأييد قضية واحدة؟ هل هو مجرد تقاطع للمصالح أم أن هناك أمورا أخرى لم يدركها الشارع العربي بعد وقد يدفع ثمنها باهظاً بسبب ذلك؟ وحذرت من أن هنالك خشية حقيقية من أن جهات عالمية تسعى إلى «أفغنة» المنطقة العربية ليسهل عليها تقسيمها والسيطرة عليها في إطار مخطط «الفوضى الخلاقة» وختمت مطالبة الأنظمة بأن تستجيب

لمطالب شعوبها في إجراء إصلاحات حقيقية وجذرية حتى ولو أدى ذلك إلى تخليها عن السلطة، فالأشخاص زائلون والأوطان باقية!

وتحت عنوان «تطبيع صحلي عربي مؤسف» تناولت «القدس العربي» اللندنية النبأ الذي أفاد عن أن عدداً من الصحافيين الأردنيين وثلاثين من نظرائهم من مصر والإمارات وقطر والمغرب وفلسطين حضروا مؤتمراً صحافياً عقده الرئيس الإسرائيلي بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك. ولفتت إلى أن كثيرين في دول عربية استغلوا اتصالات أوسلو، ومن بعدها مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين كذريعة للمضي في عمليات التطبيع مع إسرائيل وزيارة تل أبيب، بل واستضافة مسؤولين إسرائيليين على شاشات التلفزيونات العربية للإدلاء بأرائهم بما فيها الدفاع عن وجهة النظر الإسرائيلية في العدوان على غزة وقبها لبنان. واعتبرت أن التطبيع كان خطأً استراتيجياً، ليس لأن عملية السلام لم تتمخض عن أي تسوية تحقق الحد الأدنى من الحقوق العربية، وإنما لأن إسرائيل استخدمته لاختراق الساحة العربية وتحقيق أكبر قدر من المكاسب

على الساحة العالمية لكسر عزلتها الدولية أيضاً. وتساءلت عن سبب مشاركة صحافيين عرب في مثل هذا المؤتمر وفي مثل هذا التوقيت، اللهم إلا إذا كان المبرر هو التطبيع من أجل التطبيع، فبيريز ليست له أي علاقة بشهر رمضان المبارك حتى يعقد مؤتمراً صحافياً بمناسبة قدومه، كما أنه رئيس شرعي لا يملك أي صلاحيات سياسية، أي أنه لا قيمة إخبارية فعلية لكلامه. وأكدت على أن هؤلاء الصحافيين هم الأكثر دراية بأن عملية التفاوض العربية-الإسرائيلية متوقفة، ومبادرة السلام العربية قد تعفنت ولم تمت فقط، بسبب وجود حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة ترفض استجداءات الطرف العربي بوقف الاستيطان في الأراضي المحتلة لبضعة أشهر من أجل استئناف عملية السلام، مثلما ترفض أي دولة فلسطينية تقام على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. ولذا سألت: ما الذي سيستفيد هؤلاء الصحافيون بلقائهم مع شمعون بيريز أو غيره من المسؤولين الإسرائيليين بعد مجزرتهم التي ارتكبوها ضد قافلة سفن الحرية، وحصارهم للميوني فلسطيني من

الحدث بعيون إسرائيلية

إسرائيل قد تعتمد ترتيبات عسكرية وأمنية جديدة على جبهتها الجنوبية

تمة المنشور في الصفحة ١

السوريين، وعلى الرئيس الأميركي باراك أوباما الإعلان أنه أن الأوان للأسد أن يرحل! وثمة من وجد في التفجيرات التي تستهدف خطوط أنابيب نقل الغاز من مصر إلى إسرائيل والارتقاء الحاد في وتيرة تهريب الأسلحة المتطورة عبر سيناء إلى قطاع غزة حاجة ملحة إلى إجراء معايينة عميقة للوضع قد تتطلب ترتيبات عسكرية وأمنية جديدة على الجبهة الجنوبية، في ضوء إمكانية حصول تحول استراتيجي في العلاقات بين إسرائيل ومصر!

فقد تناول مانفريد غيرستفيلد في «يديعوت أحرونوت» التطورات الأخيرة التي شهدتها النروج. فرأى أن المجزرة التي ارتكبتها أندريس بريفيك في جزيرة أوتويا في أوسلو أثارت جدلاً دولياً وصفه بالفوضوي والشرس في أغلب الأحيان، وهو جدل اعتبر أنه يتيح التعمق في الذهنات المتنوعة الموجودة في المجتمعات الغربية. ولفتت إلى أن القسم الأكبر من الجدل يتمحور حول تحديد الجهة المسؤولة عن ارتكابات بريفيك، مشيراً إلى أن اليساريين يحملون اليمين جزءاً من المسؤولية عما فعله بريفيك، نظراً إلى أن كتاباته، التي استحوذت على اهتمام الإعلام، تضمنت أفكاراً شعبية

وراديكالية يمينية. ولكنه لفت إلى أن الأحزاب الشعبية واليمينية المتطرفة أدانت جريمة بريفيك ولم يتعاطف معه سوى عدد قليل من الشخصيات اليمينية. ورأى أن لا طائل من الجدل حول الجهة التي تشترك في المسؤولية عما ارتكبه هذا الرجل، معتبراً أنه ما من كراهية عنيفة تضاهي تلك التي تبثها «القاعدة»، والتي يتقاسمها ١٥٠ مليون مسلم على الأقل حول العالم، بحسب زعمه. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن القائد الروحي له الإخوان المسلمين يوسف القرضاوي يؤيد التفجيرات «الانتحارية»، وزعم أنه في العديد من البلدان الإسلامية، ترتكب جرائم سياسية ودينية باستمرار ومع ذلك، فهي لا تلقى، برأيه، انتباهاً مماثلاً لما حدث في النروج. وفي حال أشير بأصابع الاتهام في ما فعله بريفيك إلى آخرين، سأل غيرستفيلد: لماذا إذا لا يشار إلى أولئك الذين يعترفون ب«حماس» على أنهم شركاء في خطط «الإبادة الجماعية» التي تعدها هذه المنظمة؟ وأضاف أن العناصر المعادية للسامية والمعادية لإسرائيل تدخل في هذا الجدل، فحزب الله أدان الهجوم ووصفه بأنه «دليل على عنصرية الثقافة الصهيونية»، كما أن هنالك من أشار إلى أن بصمات الموساد ظاهرة في جرائم النروج. فذكر بأن حركة شباب «حزب العمال» الحاكم، التي استهدفها بريفيك، هي

منظمة تضم عناصر يعملون على نشر الكراهية لإسرائيل ويدعون إلى مقاطعتها. وفي الختام، لفت إلى أن النروج قد لا تعود كما كانت أبداً، غير أنه لم تضح بعد معالم التغييرات التي ستطرأ على هذه الدولة.

وسلط كينيث باندلر في «جيروزاليم بوست» الضوء على الوضع في سوريا، فأشار إلى أن نظام الرئيس السوري بشار الأسد لم يتأثر بالانتقادات الدولية المحدودة التي تلقاها على خلفية الهجوم الذي استهدف السفارة الأميركية في دمشق منذ عدة أسابيع، لافتاً إلى أنه عاود حملته الهجومية والعنيفة ضد الشعب السوري في غضون أيام، ومؤكداً أن المحتجين السوريين يستحقون مزيداً من الدعم الدولي. ولفتت إلى أنه في حين لم يحاول السوريون الذين هاجموا السفارة الأميركية، ومعها السفارتين الفرنسية والقطرية، الاستيلاء عليها، كما فعل الإيرانيون عام ١٩٧٩، إلا أن استفزازات الأسد المتصاعدة، ومن ضمنها استهداف الولايات المتحدة، تعتبر نوعاً من التهديد الأمني الذي من المفترض أن يستتبع رداً أكثر حزمًا من الدول المعنية. وإذ أكد أن مجلس الأمن الدولي أصدر بياناً شديد اللهجة أدان فيه سوريا على مهاجمة السفارتين الأميركية والفرنسية، شدد على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الدولية المنسقة. ولفتت إلى أن الجامعة

العربية، التي قام أمينها العام الجديد نبيل العربي بزيارة الأسد من دون توجيه أي انتقاد لسلوك نظامه، تلتزم الصمت. كما أن روسيا تصدرت الدول التي تعرقل إجراء أي نقاش في الأمم المتحدة بشأن الوضع السوري، إلى جانب كل من البرازيل والصين والهند ولبنان وجنوب أفريقيا، وذلك على الرغم من أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية طلبا من مجلس الأمن الدولي تبني القرارات المناسبة بشأن انتهاكات سوريا لحقوق الإنسان وبرنامجها النووي السري، كما أشار. ولاحظ أن اللامبالاة العالمية تجاه سوريا تتناقض مع المقاربة متعددة الأطراف التي تم تبنيها إزاء ليبيا، والتي حظيت بموافقة مجلس الأمن والجامعة العربية. ورأى أن الهجوم على السفارة الأميركية كان كما يبدو بمثابة رد على زيارة السفير الأميركي روبرت فورد لمدينة حماه «المحصرة»، مما دفع وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى تحذير الدبلوماسيين الأميركيين وغيرهم من التفكير حتى بالانتقال خارج دمشق. وأشار إلى أن قطر أغلقت السفارة بعد أن تعرضت لهجوم على خلفية تغطية «قناة الجزيرة» لأحداث سوريا. وأعرب عن اعتقاده أن على الولايات المتحدة ربما أن تحذو حذوها أو أن تستدعي فورد على الأقل. وتوجه إلى أولئك المهتمين بحقوق الإنسان وبمستقبل سوريا

بالقول إنه بات جلياً أن هنالك حاجة لاتخاذ خطوات دولية أكثر قوة. وخلص إلى دعوة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى الإعلان بوضوح أنه أن الأوان للأسد أن يرحل، مع استخدام كل الوسائل الدبلوماسية الممكنة لإقناع الحلفاء العرب والدول المعنية الأخرى بعدم التخلي عن الشعب السوري.

وتحت عنوان «مصر-سيناء-غزة: مثلث الخطر»، أشار كل من جلعاد ستيرن وعيناف يوغيف ويورام شويتزر على موقع «معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي» إلى أن الهجوم الأخير الذي استهدف خط أنابيب الغاز في مدينة العريش المصرية شمال سيناء هو الخامس من نوعه في غضون ستة أشهر. ورأوا أنه على الرغم من أن أية منظمة لم تعلن مسؤوليتها عن سلسلة الهجمات تلك، إلا أن طبيعة الهجمات واختيار الأهداف وتوقيت التنفيذ ونجاح المنفذين في الهرب، كلها مؤشرات تدل على أن المخططين استغلوا الفراغ الحكومي الذي نشأ في مصر عقب سقوط الرئيس السابق حسني مبارك وضعف القوات الأمنية التي تركز جهودها على المدن الرئيسية في البلاد. ولفتوا إلى أنه بسبب هذه الأحداث، وبالتوازي مع الإرتقاء الحاد في وتيرة تهريب الأسلحة المتطورة عبر سيناء إلى قطاع غزة، أصبحت هذه المنطقة

أشقاظهم في غزة، وإصرارهم على تهويد المدينة المقدسة من خلال خنقها بحاجز سميكة من المستوطنات والصور العنصري العازل؟ واعتبرت أن الحكومات العربية تشجع مثل هذا اللقاءات مع المسؤولين الإسرائيليين لأنها تقيم في معظمها قنوات سرية وأحياناً علنية مع إسرائيل، وغالباً ما تتحول مناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول من كل عام للالتقاء برئيس الوزراء الإسرائيلي أو وزير خارجيته أو حتى بيريز نفسه، ووثائق «ويكيليكس» كشفت عن صداقات حميمة بين وزراء عرب ومسؤولين إسرائيليين. وأثتت على إقدام نقابة الصحافيين الأردنيين على التحقيق في هذه القضية معتبرة أنها خطوة جيدة بكل المقاييس تكشف عن موقف وطني مشرف لهذه النقابة، والقائمين عليها، آمل أن تتخذ النقابات العربية الأخرى الخطوة نفسها. وأبدت شديد إعجابها وتقديرها للجنة حماية الثورة في تونس التي أصرت على وضع نص في الدستور التونسي الجديد يحرم، بل ويجرم، التطبيع مع إسرائيل.

الحدث بعيون غربية

أوباما... خطابات رنانة ولا تنفيذ

تتمة المنشور في الصفحة ١

رأت أحد التحليلات أن هذا الاعتداء يعكس ياس الأسد، إذ أن النظام السوري يرى أن لا سبيل لخلاصه سوى بشن حرب على المدنيين. وهناك من حمل بشدة على أسلوب تعاطي أوباما مع الأحداث التي تشهدها سوريا، فالعقوبات والإجراءات التي كان وما زال يعد باتخاذها بحق النظام السوري لم يُنفذ منها شيء حتى اليوم! ولذا برز تساؤل، ما الغريب إذا في اعتقاد الأسد أن بإمكانه قتل المدنيين في حماة والإفلات من العقوبة؟! ويبقى أن هنالك من نصح الإدارة الأميركية بتجنب سياسة «مقاس واحد يناسب الجميع» حيال أحداث «الربيع العربي». في حين أن اللافت كان إعلانه عن وقف الولايات المتحدة إلى جانب الديمقراطية والتغيير في المنطقة عندما تبرز الفجوة بين أقواله وأفعاله!

فقد تناولت «نيويورك تايمز» القرار الأميركي بتجميد ٨٠٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية لباكستان، لافتة إلى أن البيت الأبيض اتخذ هذا القرار بعدما كان قد تم العثور على زعيم تنظيم «القاعدة» السابق أسامة بن لادن مختبئاً بالقرب من أكاديمية لتدريب الجيش الباكستاني وبعد طرد باكستان لمدرين عسكريين أميركيين. ورات أنه ينبغي على إسلام آباد أن تعتبر هذا القرار إنذاراً جدياً ينفذ صبر واشنطن من ازدواجية السياسة الباكستانية. إلا أنها حذرت من أن كلا الطرفين سوف يدفعان ثمناً باهظاً إذا ما استمر هذا الحال لمدة طويلة. كما رأت أن أي تجميد تام للمساعدات العسكرية الأميركية لباكستان سيكون خطأ فادحاً، إذ من شأنه القضاء على أي أمل باستمرار التعاون الباكستاني مع الولايات المتحدة -بقدر ما هو محدود- الضروري للقضاء على «القاعدة» والمليشيات الأخرى. ولفتت إلى حاجة واشنطن لباكستان في نقل الأسلحة والقوات المسلحة إلى أفغانستان، مؤكدة على أهمية دور إسلام آباد في أي اتفاق سياسي قد يتم التوصل إليه مع حركة «طالبان». وبحسب «نيويورك تايمز»، فإن التحدي أمام الإدارة الأميركية يكمن اليوم في كيفية تقويم المساعدات العسكرية المجددة بهدف زيادة فعاليتها من دون أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الغطاء الذي توفره باكستان للمتطرفين. ورات أن الفرصة متاحة اليوم أمام واشنطن لإقناع باكستان بتغيير سلوكها مما سيحول دون تجميد الكونغرس حجم أكبر من المساعدات الأميركية لإسلام آباد. ومن ثم عادت وذكرت بأن الرئيس الأميركي باراك أوباما كان قد عرض توطيد العلاقات الأميركية-الباكستانية على

الأخيرة وفتح صفحة جديدة معها، وبدلاً من انتهاز هذه الفرصة، زاد تزمّت إسلام آباد وشعورها بالعدائية تجاه الولايات المتحدة بسبب استمرار اعتقادها بأن محاربة المتطرفين هي خدمة تسديها لواشنطن. فحذرت من أن الوقت لإنقاذ مستقبل باكستان بدأ ينفذ. وختمت «نيويورك تايمز» مشددة على ضرورة استمرار عمل أوباما مع باكستان، ومعتبرة في الوقت ذاته أن الأخير كان على حق في إظهار أن أيام الدعم الأميركي غير المشروط لباكستان قد ولت. في حين تناولت «واشنطن بوست» الحوادث السورية وركزت على مدينة حماة واقتحام قوات الأمن السورية لها بالذبابات والأسلحة الثقيلة عشية شهر رمضان، فلفتت إلى أنه عندما خرجت حماة عن سيطرة النظام السوري في الشهر الماضي توقع بعض الخبراء الغربيين أن لا يحاول الرئيس السوري بشار الأسد إعادة السيطرة على المدينة باستخدام العنف. وذكرت بأن حماة كانت قد شهدت أفضع مجزرة في تاريخ الشرق الأوسط عندما شن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد هجوماً على الانتفاضة الشعبية فيها عام ١٩٨٢ وقتل عشرات الآلاف من المدنيين. فرأت أن هؤلاء الخبراء اعتقدوا بالتأكيد أن العالم قد تغير بما فيه الكفاية لعدم حتى محاولة النظام السوري إعادة جريمته الوحشية، إلا أن

هذا ما يفعله الأسد الابن برأيها اليوم. وولفت إلى أن ذبابات الجيش السوري دخلت فجر الأحد الماضي حماة من أربعة محاور وسط إطلاق نار كثيف في حين كانت الذبابات تهاجم من أربعة اتجاهات. وبحسب «واشنطن بوست»، فإن هذا الاعتداء يعكس ياس الأسد، إذ يبدو أن النظام السوري يرى أن لا سبيل لخلاصه سوى بشن حرب على المدنيين. واعتبرت أنه من الواضح أن الأسد يعتقد أن بإمكان الديكتاتوريين ارتكاب المجازر والإفلات من العقوبة. وفي حين أشارت إلى أن أوباما وعد مؤخراً بمواصلة زيادة الضغط على النظام السوري في الأيام المقبلة، لفتت إلى أنه كان قد ادلى بالتصريحات ذاتها سابقاً حينما تحدّث عن فرض عقوبات على قطاع النفط والغاز في سوريا وغيرها من الإجراءات التي لم يُنفذ منها شيء حتى اليوم. ولذا ختمت سائلة، ما الغريب إذا في اعتقاد الأسد أن بإمكانه قتل المدنيين في حماة والإفلات من العقوبة؟! وتحت عنوان «أولويات الشرق الأوسط» رأى روبرت داتين (مساعد وكيل وزارة الخارجية الأميركية السابق وباحث رفيع المستوى في «مجلس العلاقات الخارجية الأميركية») في موقع المجلس أن الاضطرابات السياسية التي يشهدها الشرق الأوسط، لا سيما في مصر وليبيا وسوريا، تشكل تحدياً مستمراً

لإدارة أوباما التي تواجه في الوقت ذاته عبء الدين العام الهائل وأزمة العجز المتفاقم في الميزانية الأميركية فضلاً عن مسائل أخرى. ورأت أنه وفي حين أكدت الإدارة الأميركية دعمها للحركات الديمقراطية في الشرق الأوسط، إلا أنه ينبغي عليها تجنب سياسة ما أسماها «مقاس واحد يناسب الجميع» حيال أحداث «الربيع العربي» وذلك بسبب تعدد واختلاف المصالح الأميركية وكذلك النفوذ الأميركي بين بلد وآخر في المنطقة. إذ لفت إلى خطاب «الربيع العربي» الذي كان قد ألقاه أوباما معلناً ووقوف الولايات المتحدة إلى جانب الديمقراطية والتغيير في المنطقة، رأى داتين أن أوباما قد يندم على مواقفه عندما تبرز الفجوة بين القول والفعل، لافتاً إلى التساؤلات الكثيرة المطروحة حول سبب عدم تحرّك واشنطن حيال القمع الوحشي الذي يُمارس بحق المتظاهرين في البحرين. كما لفت إلى اتهام الكثيرين من العرب أوباما بإلقاء الخطابات الرنانة من دون تنفيذ مضمونها على أرض الواقع. وبرأيه، فإن البلدان الثلاثة الأهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة هي السعودية، ومن ثم سوريا -الدولة العربية الوحيدة الموالية كلياً لإيران- وبعدها اليمن. وفي حين لفت إلى أن ردّ واشنطن على الأحداث التي تشهدها سوريا جاء متأخراً، رأى أن

سبب ذلك يعود إلى تورط «الناوتو» عسكرياً في ليبيا، ممّا صرف التركيز الأميركي برأيه عن سوريا. ولذا شدد على ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام للوضع في سوريا، وتعزيز التعاون مع الأطراف الأساسية في المنطقة حول سوريا، لا سيما مع جيران الأخيرة. وبحسب داتين، فإنه لدى الولايات المتحدة في صندوق معدّها مجموعة واسعة من الأدوات لاستخدامها في دعم عملية التحول الديمقراطي في المنطقة. إلا أنه اعتبر أن التحدي أمام واشنطن يبقى في كيفية استخدام تلك الأدوات بشكل فعال، ولذا لفت إلى وجود أمرين ينبغي على الولايات المتحدة أخذهما بعين الاعتبار، أولهما أن هذه العملية ستسغرق وقتاً طويلاً، في حين أن المبدأ الأساسي هو السماح لشعوب المنطقة بإيجاد طريقها الخاص للوصول إلى الديمقراطية، ودعمها بدلاً من محاولة التحكم بخياراتها. أما الأمر الثاني فهو برأيه أن أي نجاح سياسي يتطلب في نهاية المطاف نجاحات اقتصادية، مما يستدعي دعم الاستثمار في المنطقة. ولذا ختم داتين معتبراً أن الوقت قد حان لكي تلعب المملكات في الخليج، الشديدة الحرص على استتباب الأمن فيها، دوراً أساسياً في إيجاد مناخ اقتصادي إيجابي في المنطقة.

ترجمة واعداد:
سارة عوض ومها صالح

تتمة المنشور في الصفحة ١

النواب نبيه بري قد أعلن أنه توافق مع رئيس الحكومة على موضوع إقرار قانون النفط في جلسة المجلس النيابي الخميس بعد درسه من قبل الحكومة وإقراره في مجلس الوزراء وخصوصاً أن هذا الموضوع سيقرّ بدون مشاكل وخلافات نتيجة التوافق الشامل بين الكتل النيابية على الموضوع وسحبه من التجاذب. وبحسب معلومات صحفية، فإنه بعد إقرار القانون سيتم تشكيل لجان مختصة بالتنفيذ من كل الوزارات المعنية باستخراج النفط والغاز من البحر، بحيث توكل لوزارة الطاقة عملية التنقيب، ووزارة الاقتصاد عملية التسويق، ووزارة الخارجية العمل الدبلوماسي، ووزارة الدفاع حماية المنشآت، ووزارة البيئة درس سبل تقادي التلوث، ووزارة الزراعة إعداد قانون الصيد البحري ومتابعة تنفيذه، ووزارة الأشغال العامة العمليات اللوجستية التقنية والتنفيذية.

للشركات الروسية في مجال التنقيب عن النفط قبالة السواحل اللبنانية. كذلك نفى باسيل قطعاً ما قيل عن أنه طرح أمام الأسد ملف العميد المتقاعد فايز كرم، الذي يخضع للمحاكمة أمام القضاء العسكري بتهمة التعامل مع الاستخبارات الإسرائيلية. وكان مجلس الوزراء قد أقرّ في جلسته الأسبوعية أكثر من سبعين بنداً من تلك المدرجة على جدول الأعمال. وجرى البحث في تسريع إنجاز موازنة العام ٢٠١١ والتحضير لموازنة العام ٢٠١٢، لضبط كل الإنفاق الحاصل خلافاً للأصول حالياً ووقف استسهال صرف الأموال من خلال القاعدة الإثني عشرية أو استناداً إلى موازنات غير مقرّرة وذلك بانتظار أن يُقدّم وزير المال عدداً من مشاريع قوانين فتح اعتمادات استثنائية في ظل غياب قوانين للموازنات. وبذلك، تنطوي مرحلة امتدت ست سنوات، عمدت خلالها حكومات الرئيسين فؤاد السنيورة وسعد الحريري إلى صرف ما يزيد على عشرة مليارات دولار من دون أي سند قانوني، وأحياناً، من دون معرفة أوجه الصرف. كما قرّر مجلس الوزراء إعادة تلزيم المشاريع وقبول الهبات إلى الوزارات وليس عبر الهيئات البديلة التي أنشئت في المرحلة الماضية. وأوقفت الحكومة عمل «وحدة إدارة المشاريع في رئاسة الحكومة» التي أنشأها الرئيس فؤاد السنيورة، لعدم قانونيتها. ولذلك،

قرّر مجلس الوزراء تعليق بند يتضمّن قبول هبة مقدّمة من الإتحاد الأوروبي لصالح هذه الوحدة، على أساس أنها غير قانونية ولا يحق لها قبول الهبات والإشراف على تنفيذها. وتم الإتفاق على أن يقوم وزير المال محمد الصفدي بالتواصل مع سفيرة الإتحاد الأوروبي في لبنان انجيلينا إيخهورست لإعادة تشريع كل الهبات السابقة المقدّمة لصالح هذه الوحدة. وفي ملف التعيينات الإدارية، تمّ تعيين غسان بيضون مديراً عاماً للاستثمار في وزارة الطاقة، في حين تطرق مجلس الوزراء إلى موضوع آلية التعيينات، وخصوصاً في ما يتعلق بنسبة المفترض تعيينهم من خارج الإدارة العامة، حيث ربط أحد الوزراء بين هذا الأمر وبين حقيقة أن أكثرية الطاقات والخبرات العلمية والكفاءات من داخل الملاك غادرت لبنان أو أحييت على التقاعد، ما يؤثر على ملء الشغور في الإدارات، إذ لا توجد آلية للتعيين من خارج الملاك. وبرز هذا الأسبوع اتجاه تصعيدي للهجة المعارضة اللبنانية تجاه سوريا، فيما أثار موقف الرئيس سعد الحريري وبيانه التحريضي ضد سوريا موجة من التساؤلات والاستياء، خصوصاً حول التوقيف واللهاجة التي استخدمت في البيان والتي تطرح علامات استفهام حول أهداف هذا الموقف التصعيدي الذي لا غرض له

المشهد اللبناني

سوى إثارة البلبلة والتوتر في البلاد. وكان الوزير نقولا فتوش قد توقف داخل مجلس الوزراء عند التحريض الذي تمارسه بعض وسائل الإعلام اللبنانية على سوريا، منتقداً هذا السلوك غير المسؤول الذي يتسبب بالإساءة إلى العلاقة مع دولة شقيقة، وداعياً إلى الالتزام بقانون الإعلام المرئي والمسموع. وفي رد غير مباشر على البيان الصادر عن الرئيس سعد الحريري بشأن الأحداث في سوريا، تحدث رئيس الحكومة نجيب ميقاتي خلال الجلسة الوزارية عن وجوب أن تأخذ المواقف الصادرة عن القيادات اللبنانية في الاعتبار خصوصية الواقع اللبناني ووضع مصلحة لبنان فوق المصالح الأخرى.

وصفه بأنه خفيف، وقع «عند الخط الأزرق»، حملت القيادتان السياسية والعسكرية الإسرائيلييتين مسؤوليته الحاد للجنش اللبناني، فاتهمت مصادر عسكرية جندياً لبنانياً بفتح النار على الإسرائيليين، وهي رواية كررها رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو خلال جلسة لجنة الخارجية في الكنيست، وقال إن الجنود الذين «تعرضوا» لإطلاق نار «تصرفوا كما يتوقع منهم، فكان عليهم الدفاع عن أنفسهم»، مضيفاً أن «إسرائيل لا تسعى إلى تصعيد الأوضاع على حدودها مع لبنان». وتأكيداً لذلك، أعلنت المصادر العسكرية أن الجيش الإسرائيلي «نقل رسالة إلى اللبنانيين مفادها أن الحادث وقع نتيجة لسوء فهم، وبالتالي لا يشير إلى وجود تغيير في القواعد التي تحكم العلاقة بين الطرفين». وفيما تقدمت تل أبيب بشكوى إلى الأمم المتحدة، قدّم لبنان بدوره شكوى إلى المؤسسة الدولية. وصدرت مواقف لبنانية عدة منددة بالاعتداء الإسرائيلي الجديد، أبرزها لحزب الله الذي وصف هذا الاعتداء بأنه جريمة واستفزازي ومفاجئ، مؤكداً تضامنه الكامل مع الجيش، ومشدداً على «أن أي اعتداء على أي طرف من أطراف معادلة الجيش والشعب والمقاومة هو اعتداء على لبنان ككل، ما يستوجب تضافر كل الجهود لحماية الوطن وأهله وضمان سيادته».

وفي ملف المحكمة، أكد رئيس مكتب الدفاع في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان فرانسوا روي، في حديث صحافي أن مكتب الدفاع ليس لديه أي مسؤولية محددة في مرحلة صدور مذكرات التوقيف إلا في ما يتعلق بتعريف المتهمين بحقوقهم، مشيراً إلى أنه من الصعب في هذه المرحلة تقرير جدية المعطيات المعروضة من الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، وأن فرقاء الدفاع يمكنهم من خلال تحقيقاتهم التدقيق في هذه المعطيات ويمكن أن يأتوا بدليل إبراء لموكليهم. ولفت روي إلى أن المدعي العام الدولي دانيال بلمار لديه ٢٠ يوماً لمناقشة الأدلة المقدمة من الدفاع، مشيراً إلى أن الشيء الذي يجب أن يكون موضوع البحث هو التحقيقات التي أجريت عبر لجنة التحقيق الدولية التابعة للامم المتحدة، والتحقيق الذي قام به المدعي العام. وأكد روي أن بلمار لم يستبعد الفرضية الإسرائيلية في اغتيال الحريري. في المحصلة، قد يبيث النشاط الحكومي-النيابي بعض الأمل في نفوس المواطنين ولكن يبقى أن المواطن يريد أكل العنب. فبالنسبة للمواطن المطلوب اهتمام جدي وسريع ومجدي بهومومه اليومية من الحرارة إلى الماء والكهرباء والأجور وتضاعف أسعار السلع الغذائية والخضار، خصوصاً في شهر رمضان، فضلاً عن سلامة الغذاء. فهل تفعل هذه الحكومة؟

في القانون... الرقابة على أعمال الإدارة



تتبادر إلى ذهن المواطن أسئلة متنوعة حول الطرق أو الآلية التي يتم بموجبها محاسبة أو مساءلة الإدارة في حال أخفقت في أداء واجبها على الشكل المرجو والمنظم بمقتضى القانون المختص. وتقسّم الرقابة على أعمال الإدارة إلى ثلاثة أنواع وذلك بحسب الجهة التي تمارسها. فهي إما رقابة سياسية وإما رقابة إدارية وإما رقابة قضائية. الأولى يمارسها البرلمان والثانية تمارس من قبل الإدارة نفسها أما الثالثة فيمارسها القضاء.

وسنفرد البحث في الرقابة السياسية على أعمال الإدارة. ففي النظام البرلماني نرى أن رقابة هذه المجالس لها مدى كبير فالنظام البرلماني يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات أي التشريعية والتنفيذية والقضائية ولكن هذا الفصل لا يخلو من نوع من التعاون والتسويق في ما بينها ويستطيع النواب أن يوجهوا الأسئلة للوزراء باعتبار كل وزير هو رئيس أعلى لشؤون وزارته ومهيمن على جميع المصالح التابعة لها. كما يستطيع أي عضو إذا لم يقتنع بإجابة الوزير المسؤول أن يحوّل سؤاله إلى استجواب يتضمن معنى النقد والانتهاج إلى الوزير، كما يستطيع الأعضاء إذا لم يقتنعوا بإجابة الوزير المستجوب طلب طرح الثقة بأحد الوزراء أو بالوزارة كلها فتثار المسؤولية الفردية للوزير المعين أو المسؤولية الجماعية للحكومة بجميع أعضائها. كما يملك البرلمان حق تعيين لجان من بين أعضائه لإجراء تحقيقات بقصد الوصول إلى معرفة أمر معين والكشف عما يسوده من خلل، وتملك هذه اللجان سلطات واسعة قصداً في الوصول إلى حقائق الأمور كما يملك البرلمان حق طرح موضوع عام للمناقشة وإبداء الرغبات والاقتراحات ونخلص هنا إلى نتيجة مفادها أن البرلمان يستطيع عن طريق الأسئلة والاستجواب وسحب الثقة أحياناً أن يجري رقابة على أعمال السلطة التنفيذية ويحاسب القيمين عليها.

ومن الطبيعي أن تحرص الوزارة كهيئة متضامنة على ألا تكون محلاً لسحب الثقة من جانب المجلس النيابي فيتدارك الوزراء كل خطأ محتمل أو تتعمد حفاظاً على مناصبهم الوزارية، هذا من الناحية

القانونية الصرف أما بنظرة واقعية على طبيعة تلك الرقابة ففي الدول التي تبني النظام البرلماني يكون لها أثر كبير على عدم انحراف الإدارة والحفاظ على مبدأ المشروعية فيما تمارسه الإدارة من نشاط. ولكن بالمقابل يبدو من المفيد الإشارة إلى مكامن الخلل التي تعترى هذه الرقابة التي تقتصر على الناحية السياسية أي تقرير خطأ الإدارة إزاء تصرف معين وتوقيع الجزاء السياسي وهو يتمثل في حدّه الأقصى كما سبق وذكرنا بسحب الثقة واعتزال الوزارة تبعاً لذلك. ولكن تظهر هذه الرقابة عديمة الجدوى بالنسبة للعمل الإداري المعيب الصادر عن الإدارة. فالبرلمان لا يستطيع القيام بإلغاء هذا العمل وهو أيضاً قاصر عن التعويض عنه إذ يبقى العمل غير المشروع قائماً دون إلغاء ويبقى الإعتداء ماثلاً على مبدأ المشروعية ومستمرّاً على المتضررين طالما لم يكن بإمكان الرقابة السياسية إزالته بإلغاء العمل غير المشروع وتوقيع الجزاء المباشر على الإدارة.

لكل ذلك يبدو غير دقيق التعويل على تلك الرقابة وإذا كانت تخلو من الجزاء بالنسبة للأعمال الإدارية غير المشروعة فإنها أيضاً قد تبدو قليلة الفعالية في بعض الأحيان بالنسبة لانحرافات الإدارة. ونستطيع أن نتخذ من المثال اللبناني حجة لدعم هذه النظرية حيث نرى أن الرقابة السياسية يعتبرها بعض الانحرافات وهو ما يحدث نتيجة الاعتبارات الحزبية التي تتدخل في أعمال الرقابة السياسية فتفسد أمر الرقابة وتشلها وهو ما يظهر بوضوح كون الحكومة هي التي تتولى شؤون الحكم من حزب الأغلبية في البرلمان فتنتفضي الأغلبية عن أخطاء الوزارة وتعمل على تغطيتها فلا نجد معارضة للوزارة ولا نصادف تجريباً لها عن أخطاء ارتكبتها وفي هذه الحالة تضعف الرقابة السياسية وإن شئنا تعدد الدقة!

❖❖ اللجنة القانونية في حزب الحوار الوطني

❖❖ يسر «اللجنة النقابية لقطاع القانون» في حزب الحوار الوطني أن تعلن لمن يرغب من منتسبي الحزب عن مباشرتها بتقديم استشارات قانونية.

«مؤسسة مخزومي»

استعداداً لشهر رمضان المبارك...

ونفذت هذه الحملة على مدى يومين نظراً للإقبال الكثيف حيث استفاد منها حوالي ١٤٠ شخصاً، شاكرين للمؤسسة جهودها واهتمامها.

تموز الماضي. وقد خضع المرضى بعد هذه الفحوصات للمعاينة عند طبيب السكري وطبيب القلب والشرابين حيث تم وصف العلاج اللازم لكل مريض.

مخزومي، أقيمت حملة صحية لتخطيط القلب وفحص ضغط الدم والسكري وتخزين السكري (HbA1C) في مركز المؤسسة الصحي في المزرعة، في ٢٧ و ٢٨

قبل حلول شهر رمضان المبارك، وفي إطار الحملات الصحية المجانية التي ينظمها برنامج «الرعاية الصحية» بشكل دوري في كافة المراكز الصحية التابعة لمؤسسة

برنامج التدريب ينظم دورة للمحاسبة التطبيقية



تعمل فعلاً على تقديم كل ما هو مفيد لتحديث المناهج سواء في اختصاص المحاسبة أم غيرها من الاختصاصات.

الشهادات على المشاركين الذين توجهوا بالشكر لمؤسسة مخزومي، إدارة وأساتذة، على هذا البرنامج الجديد ولأنها

الحسابات الختامية أعمال تطبيقية على برنامج EDM للمحاسبة المعتمدة حديثاً وفي نهاية الدورة، تم توزيع

في إطار ورش العمل الإضافية التي تنظمها «مؤسسة مخزومي» لدعم مناهجها المقررة، أقامت المؤسسة في مركزها الكائن في المزرعة دورة خاصة للمحاسبة التطبيقية، وذلك من ٢٥ إلى ٢٩ تموز الماضي. وقد تطرقت الورشة إلى المواضيع التالية:

- قانون العمل اللبناني (حقوق وموجبات)
- الضريبة على القيمة المضافة وتعديلاتها/ضريبة الدخل وأبوابها
- الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (تقديمات واشتراكات وتسويات)

الطباخ الشمسي في الشمال وجبل لبنان والبقاع



إلى ثلاثة أسس هي: تركيز أشعة الشمس، تحويل الضوء إلى حرارة واحتباس الحرارة. وقامت «مؤسسة مخزومي» خلال الورشة بتوزيع دليل يعرض لنماذج متعددة من الطباخ الشمسي يمكن تصنيعها يدوياً، كما وزعت منشوراً من إعدادها يتضمن توجيهات خاصة بكيفية توفير الطاقة.

قدمته المهندسة سلامة نعماني والمهندسة بولا دحج، تلاه عرض أفلام وثائقية حول الموضوع عينه وحول سبل التوفير في الطاقة.

المشاركين من المخيم التطوعي.

- مخيم اليمونة، في ٢٩ تموز، شارك في الورشة ٢٢ مشاركاً من البلدة وجوارها.

بعد ذلك تدرّب المشاركون، بإشراف المهندسة رينيه عون، على كيفية تصنيع طباخ شمسي يدوياً، من لعب الكرتون وورق الألومنيوم، بالإرتكاز

نفذ برنامج «البيئة-الزراعة» في «مؤسسة مخزومي» ورش عمل تحت عنوان «كيفية تصنيع الطباخ الشمسي»، ضمن مشروع «تغيير المناخ والطاقة المتجددة»، بالتعاون مع وزارة الشؤون الإجتماعية، وذلك عبر المخيمات التالية:

- مخيم كفرحي، في ١٥ تموز، شارك في الورشة ١٩ مشاركاً من المخيم التطوعي.

- مخيم بشتين، في ١٩ تموز، شارك في الورشة ٢١ مشاركاً من البلدة وجوارها.

- مخيم حصار، في ٢١ تموز، شارك في الورشة ٢٧ مشاركاً من البلدة وجوارها بالإضافة إلى

السيدة نسب التنوخية (١٥٤٦ - ١٦٣٣)

من أميرات التنوخيين القيسيين

صكاً بالمبلغ الباقي. لكنه احتجزها في قلعة دمشق رهينة. وبقيت سجينة إلى أن عزل الحافظ، وتولى الولاية جركس محمد باشا صديق الأمير فخر الدين، الذي أطلق سراحها وأعطى الأمان لابنها، فكتبت للأمير فخر الدين تطلب عودته إلى دير القمر. بعد وفاتها تشاءم الأمير فخر الدين، وبالفعل سطع نجم الأمير فخر الدين في حياة والدته وما لبث أن انطفأ بعد موتها.

❖الدكتورة فاطمة قدورة الشامي

أثناء غياب الأمير في توسكانا، زحف أحمد باشا الحافظ والي الشام بخمسين ألف مقاتل، وقصد بانياس، لكنه عجز عنها، وانتقل إلى قلعة الشقيف فردته حاميتها (جيشها) بمداغها. توجه بعدها لتدمير الشوف نهياً وحرقة، واستغل الأمير يوسف سيفاً ليدمر قصر فخر الدين.

توجهت «الست» الكبيرة نسب إلى والي الشام الذي أدهشته ببلاغتها وقوة حجتها، وعرضت عليه ٢٠٠ ألف فرنك مقابل إنسحاب حاميته من الإمارة، فدفعت قسماً من المال وكتبت

قرقماز، خشيت السيدة نسب من انتقام السلطنة العثمانية، فأودعت ولديها في بلونة لدى آل الخازن لمدة ست سنوات. ولما بلغ الأمير فخر الدين أشده تسلّم الإمارة، وأخذت السيدة نسب تسيّر بحكمتها أمور ولدها السياسية والإدارية. ولما سافر الأمير فخر الدين إلى توسكانا، سلم السيدة نسب شؤون الحكم، وهي التي ألهمته وضع خطط مشروع جمع قطاعات لبنان الخمسة عشر في وحدة هيمن الأمير فخر الدين عليها.

«برنامج التوعية» «مؤسسة مخزومي»

عُرف عن السيدة نسب، والدة الأمير فخر الدين المعني الثاني، بلاغة المنطق وحسن السياسة والشجاعة وسداد الرأي. كانت على معرفة بعلم النجوم والفلسفة الخفية (الباطنية). تزوجت من الأمير قرقماز المعني فولدت منه فخر الدين ويونس.

بعد حادثة سلب أموال السلطنة العثمانية في عكار وموت الأمير